وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of :Economic.

العنوان

تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية لتقارير بنك الجزائر من 2015-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:
- نسرين بومدوحة
-سلسبيل حليس

اشراف الاستاذ:
د. عمر بوعزيز

لجنة المناقشة

حمزة غربي	استاذ التعليم العالي	رئيسا
عمر بوعزيز	استاذ محاضر –ب–	مقررا ومشرفا
عبد الحميد قطوش	استاذ محاضر –أ–	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022م

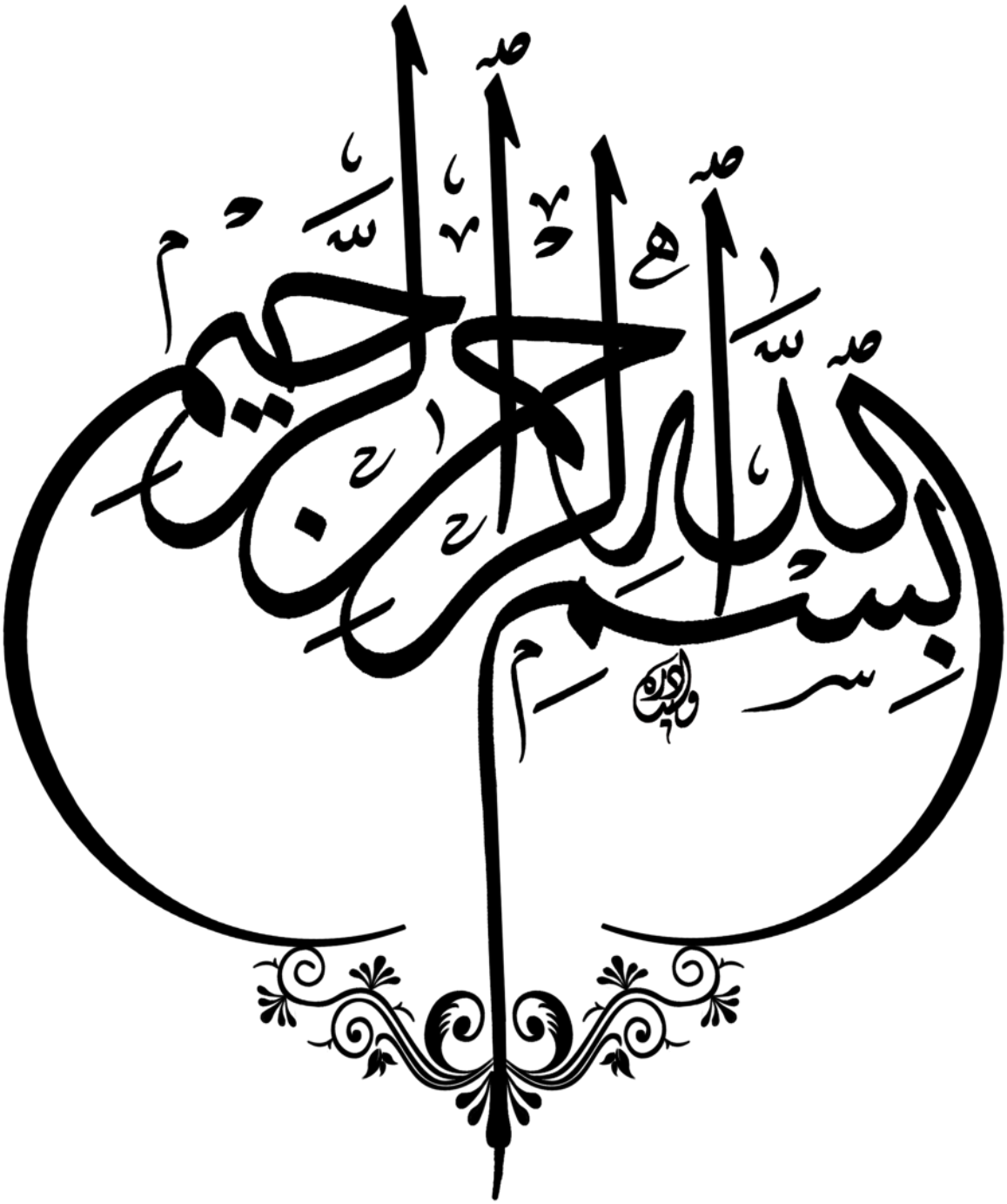
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

قال الله تعالى" لئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم الآية 09

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا الذي كان فضله وعطائه كريما نحمده لأنه سهل لنا المبتغى واعاننا على اتمام هذا العمل المتواضع وذلل لنا الصعاب وهون علينا المتاعب.

يسعدنا ان نتقدم بعميق الشكر وخالص التقدير إلى الأستاذ الفاضل "الدكتور بوعزيز عمر" لقبوله الإشراف والتأطير العلمي من خلال توضيحاته وتوجيهاته القيمة التي ساعدتنا على إنجاز هذا العمل.

وكذلك أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرون على منحنا شرف مناقشتهم لهذا العمل فلهم منا جزيل الشكر.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد

حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما

"وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا "

(سورة الإسراء، الآية: 24)

إلى الرجل العظيم صاحب الصبر الجميل الذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب أطال الله في عمره.

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها

قدميها إلى التي وهبتني كل شيء أمي الغالية حفظها الله.

إلى من هم دعمي وسندي في هذه الحياة إلى الكنز الحقيقي الذي لا يفنى إخوتي وأخواتي.

إلى من شاركتني حلو هذه المذكرة ومرها صديقتي.

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكرة المستنير إلى من كان

له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)

أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابطة الجأش وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية) أطال الله في عمرها

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب

إلى الذين بددوا لي وحشة الطريق .. وملئوا حياتي حبا وأملا وعطاء

أحبة وأصدقاء

إلى من شاركتني حلو هذه المذكرة ومرها " سلسبيل" والى كل الزميلات في قسم علوم الاقتصادية بدون استثناء

إليكم اهدي ثمرة جهدي

ملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على مسار المؤشرات المالية والاقتصادية في الجزائر من خلال تقارير بنك الجزائر في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، مع محاولة الاجابة على الاشكالية ما واقع تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية خلال الفترة المدروسة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لقراءة وتفسير المؤشرات المالية الاقتصادية لتقارير بنك الجزائر.

توصلت الدراسة أن أداء هذه المؤشرات يرتبط الى حد ما بتطور أسعار النفط ويستجيب لتغيراتها ما يجعلها تتسم بالاختلال، وتوصي الدراسة بضرورة استشراف حلول مستقبلية لتحقيق مؤشرات مالية واقتصادية إيجابية وتوازن مستدام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات المالية، بنك الجزائر.

Abstract

The study aimed to identify the course of financial and economic indicators in Algeria through the reports of the Bank of Algeria in the period from 2015 to 2021, with an attempt to answer the problem of what is the reality of the development of economic and financial indicators during the period studied, and the descriptive analytical approach was adopted to read and interpret the economic financial indicators For the reports of the Bank of Algeria.

The study concluded that the performance of these indicators is related to some extent to the development of oil prices and responds to their changes, which makes them characterized by imbalance. The study recommends the necessity of exploring future solutions to achieve positive financial and economic indicators and a sustainable balance to achieve economic stability.

Keywords: economic indicators, financial indicators, Bank of Algeria.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	**I**
كلمة شكر	**II**
ملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**V**
قائمة الجداول والأشكال	**VI**
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: مفاهيم حول المؤشرات الاقتصادية والمالية	
تمهيد	**9**
المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية (الاقتصاد الكلي)	**10**
المطلب الأول: مؤشرات الصادرات والواردات	10
المطلب الثاني: القطاع الحقيقي	12
المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية المالية	**17**
المطلب الأول: السياسة النقدية	17
المطلب الثاني: مؤشرات التحليل المالي	19
خلاصة	**24**
الفصل الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر لتقارير بنك الجزائر	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والوظيفي لبنك الجزائر والسياسة النقدية	**27**
المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر	27
المطلب الثاني: تعريف بنك الجزائر	28
المطلب الثالث: الوظائف والهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	29
المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية لتقارير بنك الجزائر	**34**
المطلب الأول: تطور القطاع الخارجي لبنك الجزائر	34
المطلب الثاني: تطور المؤشرات المالية الحقيقية في البنك المركزي الجزائري	45

المطلب الثالث: تطور أسعار الاستهلاك والتضخم	48
خلاصة	**52**
خاتمة	**52**
قائمة المراجع	**62**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصحفة
01	تطور الصادرات لبنك الجزائر	34
02	تطور الواردات لبنك الجزائر	37
03	تطور الميزان التجاري لبنك الجزائر	39
04	تطور سعر الصرف في البنك المركزي الجزائري	41
05	تطور ميزان المدفوعات	43
06	تطور نمو الناتج الإجمالي المحلي	45
07	تطور أسعار التضخم	48
08	تطور أسعار الاستهلاك	50

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصحفة
الرقم	تطور الصادرات لبنك الجزائر	27
01	تطور الواردات لبنك الجزائر	30
02	تطور الميزان التجاري لبنك الجزائر	32
03	تطور سعر الصرف في البنك المركزي الجزائري	34
04	جدول يمثل تطور ميزان المدفوعات	36
05	تطور ميزان التجاري	38
06	تطور نمو الناتج الإجمالي المحلي	40
07	تطور أسعار التضخم	43
08	تطور أسعار الاستهلاك	45

مقدمة

مقدمـة:

تعتبر السياسات الاقتصادية موضعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث تسعى أي سياسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الوسائل، وتعرف على أنها مجموعة من القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل ومن بين هذه الأهداف نذكر: تحقيق معدل نمو مرتفع، التحكم في التضخم محاربة البطالة وتحقيق التوازن الخارجي من حيث تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على الاقتصاد، نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، بحيث يرى النقديون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد، في حين أن الكنزيين يفضلون السياسة المالية من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي، لكن مهما اختلفت الآراء يبقى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية أمرا ضروريا وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي، بحيث تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

لكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وانكماشا، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية انكماشية والعكس، وتهدف كل من السياسة المالية والسياسة النقدية إلى تحقيق التوازن بجعل الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، إذ قد يؤدي وجود فائض الطلب إلى وجود ظاهرة التضخم النقدي، بينما يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار.

وهناك جانب آخر للسياسة الاقتصادية والمتمثل في السياسة الخارجية، أن تعرف هذه الأخيرة على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال العلاقات الدولية لتعظيم العائد، وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم بهدف الوصول إلى التوازن الخارجي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وحماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة مستوى التشغيل، بالإضافة إلى الحد من الآثار السلبية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، ويمكن معرفة مدى تحقق هذه الأهداف بإجراء

دراسات تحليلية عبر الزمن للبلد محل الدراسة، ورصد التطور الحاصل من سنة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى، ومدى إمكانية تحقق هذه الأهداف مجتمعة أو كل واحدة على حدا.

أولا: الإشكالية:

يتم طرح الإشكالية التالية:

- ✓ ما واقع تطورات المؤشرات الإقتصادية للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021

لذى جاءت هذه الدراسة التي تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي مؤشرات تطور الصادرات والواردات للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021؟
- ما هي مؤشرات تطور سعر الصرف للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021؟
- ما هي مؤشرات تطور نمو الناتج الإجمالي المحلي للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021؟
- ما هي مؤشرات تطور ميزان المدفوعات للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021؟
- ما هي مؤشرات تطور الاستهلاك للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تدرس متغير من المتغيرات ذات أهمية في المؤسسات البنكية، من خلال تحليل الوضع الجزائري الاقتصادي، لما عرفته هذه الفترة في السنوات من 2015 إلى 2021، كما تكمن أهمية الموضوع في التطورات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر على المستوى العالمي والمحلي.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- محاولة التعرف على تطور الصادرات والواردات للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021.
- محاولة التعرف على تطور سعر الصرف للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021.

- محاولة التعرف على تطور نمو الناتج الإجمالي المحلي للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021.
- محاولة التعرف على تطور ميزان المدفوعات للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021.
- محاولة التعرف على تطور الاستهلاك للبنك المركزي الجزائري خلال سنوات 2015-2021.

رابعا: منهج الدراسة: تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهذا من أجل وصف المفاهيم والأدبيات الخاصة بموضوع الدراسة، كما أننا سوف نعتمد على المنهج التاريخي من خلال سرد تاريخ تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية لبنك الجزائر المركزي.

خامسا: حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على موقع بنك الجزائر المركزي.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة خلال الموسم الجامعي 2022-2023.

سادسا: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة" سليم مجلخ"، مقال بمجلة المراجعة الاقتصادية والإدارية الجزائرية، جامعة محمد بن أحمد –وهران2 بعنوان: قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، 2022.

لقد حاول الباحث إبراز أهم مشاكل التنويع ومعالجة نقاط الضعف والنقائص والاختلالات التي تعيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2019.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج:

- ✓ يهدف التنويع الاقتصادي إلى توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة..، إضافة إلى التقليل من مختلف المخاطر كالأزمات بمختلف أنواعها (اقتصادية، مالية وطبيعية)، ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات المنتجة من خلال دعم التنمية المستدامة وبالاشتراك مع القطاع الخاص؛
- ✓ يقسم التنويع الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين: كلي وجزئي؛

تحدد التنويع الاقتصادي وفقا لمجموعة من العوامل مثل: (الجوانب المادية، السياسات العمومية، متغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، المتغيرات المؤسسية والوصول إلى الأسواق)؛

- ✓ أثبتت نتائج قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر وفق مؤشر هرفندال – هيرشمان غياب سياسة التنويع الاقتصادي حيث كانت جميع القيم مرتفعة وتقترب من الواحد على مدار فترة الدراسة (1996-2019 (وهو ما يتماشى مع الطرح النظري لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على البترول كركيزة أساسية في تنشيط الاقتصاد ومن ثم غياب شبه كلي لسياسة التنويع؛
- ✓ نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر نموذج فاشل نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب المرتبطة أساسا بعدم وجود جدية في تحقيق الهدف وسوء التخطيط، التنفيذ، المتابعة والرقابة.

الدراسة الثانية: دراسة" بوخدوخ كريم"، مذكرة ماجستير بعنوان: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2001-2009، 2010.

لقد حاول الباحث إبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصاد، وتناولت ذلك من خلال الإشكالية التالية: ما أثر تطبيق سياسة الانفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009، وتوصل إلى جملة من الاستنتاجات اهمها: مساهمة سياسة الإنفاق التوسيعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الإنتعاش الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد فإن أقرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج:

1- غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.

2 غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانياتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.

3- عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

4- امتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق العام خلال الفترة 2001 2009، حيث تضاعفت قيمتها بين سنتي 2001 و2009 بـ 300، وهو الأمر الذي ساهم في استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد.

5- مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الإنتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الإقتصادي يعتبر محدودا.

6- مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما مشكلة ضعف جانب الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو كان لها تأثيرا متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين، وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيث أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطل لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي.

7- التأثير الإيجابي لكلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية و قطاع الخدمات، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولاها كلا البرنامجين لقطاع البناء و الأشغال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية و الهياكل القاعدية، وهو ما انعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل، الاتصالات و التجارة.

الدراسة الثالثة: دراسة" عياش بولحية"، مذكرة ماجستير بعنوان: دراسة اقتصادية برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة المتمدة ما بين 2001-2017، 2020.

لقد حاول الباحث إبراز الإصلاحات المعتمدة والبرامج الإنفاقية الكبرى المنفذة (والتي كانت لها مخصصات مالية ضخمة فاقت مقدرة الإقتصاد الوطني على الإستيعاب فقد بقي الإقتصاد الجزائري رهين تغيرات أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية وما يميزها من صراعات وتجاذبات جعلت اللاإستقرار ميزتها الأساسية وطابعها الذي لا يمكن تغييره.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج:

أدى النهج الإشتراكي المتبع بداية ستينيات القرن الماضي وما رافقه من اعتماد استراتيجة نمو لا متوازن اتجهت نحو الصناعات الثقيلة بالأساس إلى عديد المشاكل الإقتصادية التي ترجمتها انخفاض معدلات النمو وتبعية متزايدة لقطاع المحروقات كمصدر أساسي لتمويل المخططات التنموية المبرمجة، بالإضافة إلى مديونية خارجية كبيرة عززت من الإختلال السلبي لميزان المدفوعات ونسب تضخم عالية ترجمتها الإصدارات اللامحدودة من النقد، في مقابل نسب بطالة مرتفعة أكدت عدم نجاعة السياسات الإقتصادية المتبعة في تقليل معدلاتها، يضاف إلى كل

ما سبق تبعية تجارية وغذائية كبيرة واختلالات هيكلية معتبرة داخل المنظومة القطاعية للإقتصاد الجزائري زادها تعمقا التحييد الممارس على القطاع الخاص خلال تلك الفترة.

– جاءت الإصلاحات الإقتصادية بداية من 1990 سواء الذاتية منها أو المبرمجة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي – كمحاولة لإحتواء المشاكل الإقتصادية التي خلفتها مرحلة الخطة المركزية، حيث دخلت الجزائر مع تلك الإصلاحات مرحلة جديدة ميزتها سياسة نقدية صوامة وسياسة مالية تقشفية كانت لها آثار سلبية على آداء مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في بداية الفترة (1994–1990) ترجمتها معدلات نمو اقتصادي سالبة ناتجة عن إنخفاض حجم الإستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي وما رافقها من تقليص في التوظيف وارتفاع معدلات البطالة التي أصبحت تمس ما يقارب ربع الفئة النشيطة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم التي ساهم فيها رفع الكتلة الأجرية في محاولة لتخطي تبعات تحرير الأسعار والإنزلاق التدريجي لقيمة الدينار الجزائري وما خلفه من تنازل في القدرة الشرائية المحلية في مقابل ضغط أكبر على الواردات مما عزز الطلب وقلل من العرض إلى الحد الذي سبب تضخم راكض فاقت نسبه 30%، هذه الوضعية التي جاءت بالتوازي مع تدني أسعار البترول وارتفاع في خدمات الدين الخارجي إلى الحد الذي جعل ميزان المدفوعات يعاني عجوزات متتالية كانت أكبرها سنة 1994 بمقدار –4.36 مليار دولار.

الدراسة الرابعة: دراسة" زهير بن دعاس"، مقال بمجلة Les cahiers du CREAD، بعنوان: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، 2018.

لقد حاول الباحث تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر وطرح بعض متطلبات ترسيخها ومدى قدرة الدولة على مواصلة سياستها الإنفاقية والوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها العامة بالاعتماد على مواردها الذاتية دون التعرض لمخاطر العسر المالي.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج:

ومن خلال قياس وتحليل أهم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، توصلنا إلى أنها:

– إنعكاسات حجم التحديات التي ستواجهها الجزائر في المستقبل خاصة فيما يتعلق بتنامي العجز الموازني واتساع الفجوة الضريبية (25% كمتوسط للفترة المدروسة، وهشاشة) الوضعية المالية للدولة لمدى المتوسط (حسب مؤشر الملاءة المالية)، ما قد يُعرّض الجزائر لخطر العسر المالي

على المدى الطويل إذا استمر الإنفاق بوتيرته العالية خاصة أنّ الدراسة القياسية أثبتت وجود علاقة توازنية في أعلى المدى الطويل بين النفقات والإيرادات الحكومية.

– إرتباط تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر بعاملين اثنين، يتعلّق العامل الأوّل انتعاش أسعار النفط في السنوات القادمة أو على الأقل استقراره في مستويات مقبولة (في حدود 80 دولار للبرميل بما يسمح بتحقيق التوازن الموازني، أما العامل الثاني فيتعلق بمدى قدرة الجزائر على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تفعيل التمويل عن طريق البورصة، وإدخال الأدوات المالية الإسلامية، والابتعاد عن التوجه نحو المديونية الخارجية، و إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتوسيع أوعية الجباية العادية مع مراعاة أن يبقى الضغط الجبائي في حدوده المثلى، وكذا مدى قدرة الحكومة على ترشيد نفقاتها وابتعادها عن الإسراف والتبذير ومراجعة أساليب الدعم الاجتماعي من خلال توجيهه لمستحقيه والتحكم في الاستهلاك العمومي خاصة في مجال استهلاك الطاقة التي عرفت تنامي غير مسبوق في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى مدى قدرة الحكومة على الحد من الفجوة الضريبية من خلال تحسين أساليب الجباية العادية ومراجعة آليات عمل الإدارة الجبائية، بما يمكن من تحسين التحصيل الجبائي بغية الوصول إلى تغطية مستدامة لنفقات التسيير بعوائد الجباية العادية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد ما تم عرضه من دراسات سابقة تناولت بعض العوامل التي قد تؤثر في المؤشرات الاقتصادية للجزائر، تبين أن جميع الدراسات السابقة توافقت مع الدراسة الحالية في كونها اعتمدت على أجزاء من أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية، وكذلك توافقت الدراسة في منهج المعتمد وهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك اعتمدت الدراسات على بيانات السلاسل الزمنية. واختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كونها أهملت جوانب عدة من السياسات الاقتصادية، كالأنفاق الحكومي، ميزان المدفوعات، الناتج الإجمالي المحلي.

الفصل الأول

المؤشرات الاقتصادية والمالية

تمهيد:

إن المتغيرات الاقتصادية تعكس المؤشرات العامة للاقتصاد بشكل عام، وهي بمثابة أداة لقياس أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وتقييمها، وتسمح كذلك بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد بحيث تتيح دق ناقوس الانذار المبكر لتشغيل الخطط البديلة لمواجهة وتسيير المخاطر للنهوض بالاقتصاد قبل وصوله لمرحلة يصعب فيها التعامل مع تلك المخاطر، وتتمثل تلك المتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري، التضخم، ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات أسعار الاستهلاك، وغيرها من المؤشرات المدروسة.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية (الاقتصاد الكلي)

المبحث الثاني: المؤشرات المالية

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية (الاقتصاد الكلي)

نحاول من خلال هذا المبحث دراسة كل من مؤشر الصادرات والواردات كما يلي:

المطلب الأول: مؤشرات الصادرات والواردات

للاستيراد والتصدير دور هام في اقتصاديات جميع الدول لأنها توفر للاقتصاد ما يحتاجه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، وفي الوقت نفسه تمكنه من التخلص من الفائض لديه.

الفرع الاول: مؤشر الصادرات

أولا- مفهوم التصدير:

يعتبر التصدير ذا أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو بمثابة مؤشر للتنمية الاقتصادية كونه وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو، حيث يعرف كما يلي:

1-مفهوم التصدير حسب الموسوعة الاقتصادية: هو العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني إلى خارج هذه الحدود.

-وعلى مستوى المؤسسة يعرف بأنه عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية. (دحو و رواني ، 2019/2018، صفحة 18)

-التصدير عملية يتم فيها تصريف فائض اقتصادي إلى دولة أخرى التي لم تستطع إنتاج وتلبية حاجات مواطنيها.

-الصادرات تعتبر السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الآخر وهو يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد. (القادر، 2022/2021، صفحة 40)

ثانيا: أهمية التصدير:

تتركز أهمية التصدير في المزايا التي تحصل منه:

- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات؛
- توفير فرص عمل جديدة؛
- جذب الاستثمار المحلى والأجنبي؛

– تحقيق معدلات نمو مطردة؛

– فتح أسواق وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية. (دحو و رواني ، 2019/2018، الصفحات 19–22)

الفرع الثاني: مؤشر الواردات

أولا: مفهوم الواردات:

يقصد بعملية الواردات تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتوجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، والبضائع المعنية بعملية الاستيراد تستقبل في البلد اما لسد الاحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها.

وتمثل الواردات إنفاقا محليا للسلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر زيادة في الإنفاق الكلي حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية الأمر الذي يضاعف من الإنفاق في الداخل وزيادة الطلب على السلع الخارجية. (العيد، 2021/2020، ص 45)

ثانيا: أهداف الواردات:

إن الهدف الرئيسي للاستيراد هو توفير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية لمساعدا في القيام بوظيفتها ا وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الاستيراد نذكر منها:

–توفير احتياطات المشروع بأقل تكلفة ممكنة خاصة الاحتياجات غير المتوفرة محليا أو تكلفة الإنتاج المحلية تفوق تكلفة استيرادها؛

–جلب الحاجات من فوائض إنتاج الدول الأخرى؛

– جلب التكنولوجيا وتطوير الاقتصادي الوطني؛

– تلبية حاجيات المستهلكين وتحسين مستوى المعيشة. (ناوي و بوزقزي، 2019/2018، الصفحات 25–26).

المطلب الثاني: القطاع الحقيقي

الفرع الأول: مؤشر التضخم

التضخم هو معدل الزيادة في الاسعار في فترة زمنية معينة ولقياسه يعتمد على تكلفة المعيشة للمستهلكين على أسعار كثيرة من السلع والخدمات وحصة كل منها في ميزانية الأسر المعيشية، لاحتساب متوسط تكلفة المعيشة للمستهلك تجري الهيئات الحكومية مسوح الاسر المعيشية لتحديد سلة الأصناف الشائع شرائها وتتبع تكلفة شرائها على مر الزمن، وتمثل النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلكين على مدى فترة زمنية معينة تضخم الأسعار الاستهلاكية، وهو مقياس التضخم الأوسع استخداما. (الموسوعي، 2015، صفحة 39)

ويعرف "ج. أوليف" (G.Olive): التضخم على أنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى) (janine brenooud, 1981, p. 212)

أولا: أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع التضخم من خلال عدة معايير كما يلي:

1 –من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

أ – التضخم الظاهر (الصريح، الطليق، المفتوح): الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات.

ب – التضخم المكبوت: هو حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون انفاق كلي وارتفاع الأسعار.

2–من حيث حدة التضخم:

أ – التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي الى ارتفاع في الأسعار بشكل طبيعي يصل الى 1%. (الخطيب، 2015، صفحة 39)

ب-التضخم الجامح: وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي الى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة في الأجور وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (اللولب المرذول).

3 -من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

أ- **التضخم المستورد:** وهو ارتفاع الأسعار في الدول نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات هي حالة خاصة بالدول العربية المصدرة للنفط، فالتضخم المستورد في دولة ما، ينجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها وتتزايد خطورته في الدولة التي تعاني من درجة انفتاحها على العالم الخارجي بدرجة كبيرة.

ويقاس عادة من خلال تأثير القوى الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، عن طريق التطورات في القوة الشرائية للعملة المحلية. وهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبا في 100.

ب- التضخم المصدر: وهو ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة احتياطات البنوك المركزية من العملات الأجنبية الصعبة، والذي ينشأ من وجود ما يعرف، مثلا: بقاعدة الدفع بالدولار.

4- من حيث مصدر الضغط التضخمي:

أ- **تضخم جذب الطلب:** وينتج عن وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي (في سوق السلع وعناصر الانتاج) مما يساعد على ارتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند التوظيف الكامل.

ب- تضخم دفع النفقة: وهو ارتفاع في الأسعار نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج. (الخطيب، 2015، صفحة 39)

الفرع الثاني: مؤشر أسعار الاستهلاك

يعرف مؤشر أسعار الاستهلاك، بأنه رقم استدلالي أو مؤشر إحصائي، يقيس التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار، انطلاقا من تتبع سلة تشمل جميع السلع والخدمات واسعة

الاستهلاك داخل بلد معين، ويفترض في تركيبة هذه السلة، أن تعكس بنية الإنفاق الاستهلاكي للأسر في هذا البلد، وتتبع الهيئات الوطنية المكلفة بالإحصائيات تطور هذه الأسعار في المراكز الحضرية الكبرى للبلد المعني ورصدها على مر الزمن وقياس تغيرها من فترة لأخرى (شهر، أو فصل، أو سنة). (بو عبدالله، 2020، صفحة 54)

كما يتم تعريف مؤشر أسعار الاستهلاك، بأنه مؤشر يقيس نسبة تغير أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، من شهر إلى أخر أو من فصل لأخر أو من سنة لأخرى، وتجمع تغيرات الأسعار من المتاجر وغيرها من منافذ التجزئة وتتمثل الطريقة المعتادة للحساب، في أخذ متوسط التغيرات في أسعار مختلف المنتجات، حسب الفترة المعتمدة في الحساب باستخدام متوسط المبالغ التي تنفقها الأسر المعيشية عليها كأوزان ترجيحية ، فمؤشرات أسعار المستهلكين هي إحصائيات رسمية تنتجها عدة مؤسسات كالمكاتب الإحصائية الوزارات الإنتاجية أو الخدماتية أو البنك المركزي، ويجري إصدارها بأسرع ما يمكن، عادة بعد حوالي عشرة أيام من انتهاء أخر الشهر أو ربع السنة. (بن يوسف، 2016/2015، صفحة 102)

أولا: أهمية مؤشر أسعار الاستهلاك

تتمثل اهميته في أنه يحدد أو يقيم القدرة الشرائية لدى الأفراد على شكل مؤشر، وهو ما يسمى بمؤشر تكلفة المعيشة أو مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي، مما يعطي للحكومة معطيات وإحصائيات قريبة من الواقع، حيث تسهل عليها عملية تكييف الأجور والضمان الاجتماعي، وغير ذلك من إعانات التعويض المباشرة والغير مباشرة التي يتم استخدامها من أجل تحقيق التوازن وتحسين القدرة الشرائية للأفراد، والوصول بها إلى الرفاه المعيشي لهم في ظل التغيرات في تكلفة المعيشة والارتفاع في أسعار الاستهلاك.

كما أنه يقيم السياسات الاقتصادية المتبعة والمقدمة من طرف الحكومات المختلفة لمعرفة مدى نجاعتها وتكيفها مع متطلبات كل مرحلة يمر بها الاقتصاد، حيث يقدم مؤشر الاستهلاك العائلي خدمتين أساسيتين ومتميزتين هما تقيم ما سبق، وترشيد ما هو قادم من إجراءات فيما يخص السياسة الاقتصادية أنواعها المختلفة خاصة منها النقدية وأدواتها واستخدمتها كسعر فائدة

والمعروض النقدي وأسعار الصرف، حيث تختلف استخدامات أدوات السياسة النقدية والمفاضلة بينها بحسب الأهداف المسطرة من طرف كل دولة وبحسب القدرات التي تملكها. (مصطفى، 2022، صفحة 190)

الفرع الثالث: الناتج المحلي الاجمالي:

يعكس مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على انجازها خلال فترة زمنية معينة، كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة أداء اقتصاد الدولة والتنبؤ كذلك بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو والانكماش المتوقع على المدى القصير من جانب آخر يستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الأداء الاقتصادي للدول، حيث تشير الزيادة في قيمته الى أن اقتصاد الدولة قوي وقادر على التوسع و خلق المزيد من فرص العمر، معناه انخفاض البطالة وزيادة الدخل للسكان . (مجدي، 2021، الصفحات 8-9)

أولا: أهمية النتاج المحلي الإجمالي

تبرز أهمية إجمالي النتائج المحلي الإجمالي فيما يلي:

- متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛
- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم؛
- يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات إجمالي الناتج اجمالي الناتج المحلي؛
- يعد إجمالي الناتج المحلي مؤشرا مهما في اعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دورا سلبيا عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة او النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر إجمالي الناتج المحلي. (لحسن، 2019، صفحة 57)

ثانيا: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقدير، الأول: القيمة المضافة والثاني: القيمة النهائية، وطريقة الإنفاق. تلك الطرق الثلاث تعطى في الأخير نفس النتيجة تماما. لكن تختلف في كيفية تقدير الإنتاج المحلي الإجمالي، فتقدير الإنتاج هو تقدير القيم النقدية لما يتم إنتاجه، وتقدير الدخل هو تقدير عوائد من قام بالإنتاج، وتقدير الإنفاق هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج.

لكل طريقة حساب هناك بنود يتم عرضها وقد تحتوي بعض الطرق على أكثر من طريقة عرض، فطريقة الإنتاج تعرض بنودها بطريقتين، الأولى: حسب النشاط الاقتصادي والثانية: حسب القطاع التنظيمي. طريقة الدخل تحوي طريقتين لعرض بنودها أيضا، الأولى: إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط والثانية: حسب هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي. أما طريقة الإنفاق تحوي طريقة واحدة وهي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. (مهند، 2016، صفحة 404)

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية المالية

سنحاول في هذا المبحث التطرق لمختلف المؤشرات المالية محل الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: السياسة النقدية:

تعرف على أنها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي. (معزوز، 2022/2021، صفحة 64)

وهي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج ال وطني بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للحائزين عليها. (سهيلة، 2009/2008، صفحة 163)

الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية

أولا: السياسة النقدية التوسعية:

وهي التي تهدف بأدواتها إلى زيادة العرض النقدي أو ما يعرف بالسيولة النقدية في الاقتصاد ويحدث ذلك في حالة الركود الاقتصادي، أي عند حدوث ما يعرف بالانكماش الاقتصادي نتيجة العرض أكثر من الطلب مما يجعل البنوك المركزية تتدخل بزيادة عرض النقود المتداول داخل الاقتصاد لعمل التوازن بين العرض والطلب وتضييق الفجوة الانكماشية.

ثانيا: السياسة النقدية الانكماشية:

وهي عكس ما سبق من السياسة التوسعية بحيث يتم رفع معدل الخصم، ورفع معدل الفائدة، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني، وكذلك الدخول كبائع في عمليات السوق المفتوح. (إبراهيم، 2018/2017، الصفحات 34-35)

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم؛
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛
- تشجيع النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة؛
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة؛
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي. (صلاح ، قرواط، و زلاقي، 2018، صفحة 57)

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية:

أولا: الأدوات الكمية (غير المباشرة):

يدخل تحت هذا التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق، تتمثل هذه الأدوات في عمليات السوق المفتوحة، سياسة سعر الخصم وسياسة تغير نسبة الاحتياطي الالزامي.

1- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بيها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أذونات الخزانة والسندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة والأوراق المالية بصفة عامة. (فهمي، 2006، صفحة 15)

2-سياسة سعر الخصم:

يلجأ اليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي وذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية. (فهمي، 2006، صفحة 16)

3-تغير نسبة الاحتياطي الالزامي:

تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة. (دبات، 2015/2014، صفحة 107)

ثالثا: (الأدوات الكيفية المباشرة):

1- سياسة تأطير القروض:

وتقوم على أساس فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وذلك بوضع معايير معينة لتقديم القروض لمدة معينة قد تكون سنة أو تتعداها من خلال اجبار البنوك على احترام هذه المعايير، وتفرض عقوبات في حالة مخالفتها. (دبات، 2015/2014، صفحة 108)

2-الاقناع الأدبي:

يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية وتوجيه النصائح لها فيما يتعلف بإتباع سياسة نقدية معينة خاصة.

3-أسلوب الاوامر:

يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات وتوجيهات مباشرة الى البنوك التجارية من أجل توجيهها إلى سياسة نقدية مرغوبة حسب حجم الائتمان وطبيعته.

4- الرقابة القانونية:

يقوم البنك المركزي برقابة قانونية للبنوك التجارية وذلك بفحص تقرير المستندات المقدمة من البنوك التجارية، ولقيام بالتفتيش الدوري للتأكد من صحة البيانات المقدمة. (معزوز، 2022/2021، الصفحات 68-69)

المطلب الثاني: مؤشرات التحليل المالي

ان المعاملات الاقتصادية والتجارة الخارجية بين الدول وتعدد العملات المتداولة يترتب عليها حتمية ايجاد آلية واضحة لتقييم عدد الوحدات من عملة مقابل عملة أخرى وهو ما يسمى بسعر الصرف، ومن المهم لكل دولة معرفة حقوقها والتزاماتها من قبل الخارج وذلك من خلال بيان يسمى بميزان المدفوعات.

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين الدولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي. (بن طرية، 2017، صفحة 3)

كما عرفه صندوق النقد الدولي على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى. (لعروق، 2005/2004، صفحة 3)

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات:

يتم اعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي وفق مبدأ القيد المزدوج وبما أنه سجل فان كل معاملة من المعاملات تكون دائنة أو مدينة، ينقسم ميزان المدفوعات عموديا الى:

1- المعاملات الدائنة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلة وحقوق للدولة اتجاه الخارج وتسجل بإشارة موجبة (+) مثل الصادرات.

2- أما المعاملات المدينة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجية أو التزامات الدولة اتجاه الخارج تسجل بإشارة سالبة (-) مثل الواردات. (لعروق، 2005/2004، صفحة 4)

أما أفقيا:

1- ميزان المدفوعات الجاري (العمليات الجارية): يتضمن بصفة عامة المعاملات التي يمكن نسبتها الى الدخل القومي (الصادرات والواردات "السلع والخدمات").

2- ميزان رؤوس الأموال: يحتوي على حركة رؤوس الأموال (رؤوس أموال عامة وخاصة – رؤوس أموال طويلة وقصيرة الأجل)

3- ميزان حركات الذهب: يقصد به الذهب الذي يحتفظ به البنك المركزي أو لدى السلطات النقدية. (السمان، 2015، صفحة 381)

ثالثا: حسابات التسوية الرسمية:

-**حساب السهو والخطأ:** ان ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين وعليه فان المجموع الكلي يكون متساوي ولكن قد يحدث أن يكون مجموع الدائن لا يساوي مجموع المدين نظرا لكون المصادر والمعلومات تتعدد وتختلف والفرق بينهما القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ. (بن طرية، 2017، صفحة 5)

-**حساب الاحتياطات الرسمية الدولية:** يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة زمنية من تسوية العجز او الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات اي رصيد الحساب الجاري والمعاملات الرأسمالية. (لرقط و غسمون، 2021/2020، صفحة 10)

الفرع الثاني: الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث يعرف بأنه "الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها"، ويعرف كذلك بأنه "ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة"، وبالتالي يمكن أن نعرف الميزان التجاري بأنه ذلك الحساب الذي تسجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من دولة الى خارجها. (نبيلة، 2017/2016، صفحة 7)

أولا: أهمية الميزان التجاري

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وأن لبضائعها سعرا تنافسيا وجود في السوق المحلية والخارجية وهذا ما يساهم في ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية. (بن مسعود، 2020، صفحة 57)

ثانيا: حالات الاختلال في الميزان التجاري:

يتمثل الاختلال في الميزان التجاري في حالتين حالة الفائض تكون فيها الصادرات زائد الطلب المحلي أكبر من الواردات زائد الانتاج المحلي أما حالة العجز يكون مجموع صادرات الدولة والطلب المحلي أقل من مجموع الواردات والانتاج المحلي.

1- حالة العجز: من الملاحظ أن المشكلات تبرز بشكل أكبر في حالة العجز في رصيد الميزان التجاري حيث أنه تعرف الدول المتخلفة حدة في اختلالات موازينها التجارية متمثلة في عجزها نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية من خلال زيادة حاجاتها لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية، يعني هذا أنها تعيش في مستويات أكبر من قدراتها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج كما يعني العجز في ميزانها التجاري أن الطلب على عملات الدول المصدّرة لها يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية الخاصة بها مؤديا إلى تدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على السلع الخارجية أو الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي وبالتالي تفشي البطالة متسببة في فشل السياسات الاقتصادية في بلوغ أهدافها. (عبد الحميد، 2000، صفحة 404)

2- حالة الفائض: في هذه الحالة ترتفع أرصدة الدولة مؤدية إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية مقارنة بأسعار العملات الأجنبية الأخرى الأمر الذي يجعل أسعار صادراتها مرتفعة مقارنة بنظيراتها في السوق الدولي فتتأثر التعاملات التجارية الوطنية سلبا فتتراجع صادراتها ما يؤثر سلبا على الانتاج المحلي والدخل والتشغيل فيستمر هذا التأثير حتى يتحقق التوازن بين الصادرات والواردات. تحقيق فائض في الميزان التجاري لدولة ما في ظروف اقتصادية ملائمة يدل على متانة مركزها الاقتصادي والتجاري من خلال التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اتباع سياسة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسات تقييد الواردات لحماية المنتوج المحلي فهذا يدل على نجاح الدولة في تطبيق سياسة قصيرة المدى وبالتالي سيحصل العديد من الاختلالات في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد على المدى المتوسط والطويل. (فليح، 2004، صفحة 404)

الفرع الثالث: سعر الصرف

هو عبارة عن سعر احدى العملات بدلالة عملة أخرى الذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية، وسعر الصرف شأنه شأن أي سعر آخر يتوقف على العرض والطلب على الصرف الأجنبي فكلما زاد الطلب على عملة ما ارتفعت قيمتها والعكس صحيح. (بن الزاوي، 2016، صفحة 15)

ان قيام التجارة بين الدول باستخدام عملاتها الوطنية انما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد وهو سعر الصرف الأجنبي والذي يقوم بربط جهازي الائتمان لبلدين مختلفين حيث تعد إحدي العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة، وبذلك يعبر سعر الصرف على عدد وحدات أو أجزاء من عملة ما الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. (سلايمية، 2017/2016، صفحة 5)

ان هدف سعر الصرف الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم. (أمين غ.، 2016/2015، صفحة 8)

أولا: أهمية سعر الصرف

تأتي أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الخارجي والداخلي، حيث تمثل التوازن الداخلي استقرار الأسعار المحلية مع تحقيق قدر من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل، في حين ينعكس التوازن الخارجي على توازن ميزان المدفوعات الخارجية من خلال توافق الإيرادات والصادرات لمختلف أنواعها فضلا عن مدى تكييف المدفوعات الخارجية مع حجم التجارة الدولية وحركة رأس المال، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل الإجراءات التي من شأنها تحقيق استقرار للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المختلفة قدر الإمكان، ذلك لأن الاستقرار التام لسعر الصرف لمختلف العملات تجاه بعضها البعض شيء مرغوب فيه. (أمين ب.، 2016-2017، صفحة 40)

خلاصة:

إستخلصنا من خلال هذا الفصل التعرف على مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية التي منها الصادرات الواردات، التضخم، ميزان المدفوعات، وغيرها من المؤشرات المدروسة من خلال التطرق إلى مختلف جوانبها. مما يمكن القول أن المؤشرات المالية والاقتصادية تعطي نظرة عامة لحالة الاقتصاد في الجزائر وتعد من الأدوات المهمة لقياس صحته الاقتصادية وأدائه وتهدف مختلف اقتصاديات دول العالم على اختلاف حجمها الاقتصادي، إلى بلوغ أداء إقتصادي دون إحداث خلل في هيكلها، وبناء قاعدة صلبة لمواجهة الأزمات، و تساعد في تحليل الاتجاهات والتغيرات المهمة.

الفصل الثاني

تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر حسب تقارير بنك الجزائر

تمهيد:

يعتبر بنك الجزائر من أهم المؤسسات المالية، فهو يأتي على رأس النظام المصرفي، ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي. تأسس هذا البنك حسب القانون رقم 144-62 وكبنك جزائري قام بإصدار الدينار كعملة وطنية، تمثلت مهمته في تقديم المساعدة للدولة والسندات المكتتبة من الخزينة العامة، وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة، إذ أنّ وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة والسياسة الاقتصادية للدولة، لذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كلّ البنوك العاملة في الاقتصاد، وهو الملجأ الأخير لكل البنوك؛ فهو يتمتع بالاستقلالية والسيادة، وعليه سنتناول في هذا الفصل تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية لتقارير بنك الجزائر. حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى التقسيمات التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والوظيفي لبنك الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور المؤشرات المالية والاقتصادية.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي والوظيفي لبنك الجزائر والسياسة النقدية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على البنك المركزي ووظائفه

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر

البنك المركزي الجزائري هو المؤسسة المصرفية الأولى في الدولة، فهو بنك الدولة وبنك الاصدار وبنك البنوك والجهة المنوط بها بعمليات الاشراف والرقابة عن الائتمان. كما أنه يمثل السلطة النقدية للبلد بما يكفل تحقيق النمو والتشغيل وزيادة السياسة النقدية، وعليه سنتناول في هذا المبحث نشأة وتعريف بنك الجزائر وأهم الوظائف والمهام التي يقوم بها وهيكله.

أولا: نشأة البنك المركزي الجزائري:

لم يكن للبنك المركزي الجزائري هذه التسمية منذ ظهوره الى الوجود، فقد ظهر في بادئ الامر كثالث مؤسسة باسم "بنك الجزائر" مقره العاصمة ورأس ماله 3 ملايين فرنك فرنسي كان نصفه قرضا من الحكومة الفرنسية التي وضعته أمام قيود عدة. ونظرا للأزمة التي تعرض إليها بنك الجزائر نتيجة لإفراطه في تقديم القروض الزراعية والعقارية للمعمرين، اضطرت السلطة الفرنسية لوضع تغيرات جذرية في ما يخص أسس الإصدار والتغطية لبنك الجزائر وتونس وباستقلال تونس في1958/09/19 انفصل الفرع التونسي عن البنك ليستعيد من جديد اسمه الأول بنك الجزائرليحتفظ به الى غاية الاستقلال. (كميلية، 2010/2009، صفحة 164)

وكأول مرحلة تم إنشاء بنك مركزي بموجب القانون 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر . 1962 بعد أن قامت السلطات الجزائرية بإجراء أول عزل في الخزينة العمومية عن الخزينة الفرنسية ابتداء من 29 أوت 1962. وليحل محل بنك الجزائر ابتداء من 01 جانفي 1963 بعدما كان امتياز هذا البنك في الجزائر محدود في ظل الأدوار الاستعمارية. (ساحة، 2019/2018، صفحة 11)

يعد البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 03 ديسمبر 1963 والذي يتضمن كيفية إنشائه وتحديد قوانينه الأساسية، بالرغم من حداثة نشأته إلا

أنه ورث فعاليات واختصاصات " بنك الجزائر" الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، غير أنهما يختلفان في الهدف إذ جاء البنك المركزي الجزائري لتمارس الجزائر من خلاله سيادتها وتعبر عن استقلالها فأوكلت له كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم. (كميلية، 2010/2009، صفحة 164)

المطلب الثاني: تعريف بنك الجزائر

هناك مجموعة من التعاريف يمكن اعطاؤها لبنك الجزائر نذكر:

الفرع الأول: البنك المركزي

هو الهيئة التي تتولى اصدار البنكنوت، وتتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل اليها الاشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي. (زينب و أسامة محمد، 2003، صفحة 138)

ويمكن تعريفه أن مصطلح البنك المركزي، الذي يتكون من كلمتين هما (البنك) وقد جاءت هذه الكلمة من الطاولة أو المنضدة التي كان يجلس عليها التجار لمزاولة نشاطهم والتي يطلق عليها (البنك) (banca) والكلمة الثانية (المركزية) (central) فهي جاءت من المركز أو المحور الذي يتخذه في النظام النقدي والمصرفي في كل بلد. (الشمري، 2009، صفحة 127)

البنك المركزي هو مؤسسة نقدية حكومية، تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد، وربطها بحاجات النشاط الاقتصاد. (حمزة، 2007/2006، صفحة 4)

بعد صدور قانون النقد والقرض تغير اسم البنك المركزي حيث أصبح منذ ذلك الوقت يحمل اسم "بنك الجزائر" ويعرفه القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي " تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، حيث يخضع بنك الجزائر لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا.

ومن التعريف نذكر البعض من خصائص بنك الجزائر:

-يعتبر بنك الجزائر مؤسسة نقدية مركزية؛

-مؤسسة مملوكة للقطاع العام فالدولة هي التي تتولى ادارته والاشراف عليه؛

-تعود ملكية رأسماله للدولة بالكامل؛

-وجد لتحقيق فائدة عامة للدولة لا لتحقيق الربح؛

-تبني البنك المركزي للسياسة النقدية وذلك للتحكم في المعروض النقدي؛

-يتميز بالوحدة والاستقلال المالي.

المطلب الثالث: الوظائف والهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

الفرع الأول: وظائف البنك المركزي:

ولتحقيق أهداف السياسة النقدية لدولة يقوم البنك المركزي بعدة وظائف يمكن:

- اصدار وتنظيم العملة في الدولة في ما يعرف ببنك الاصدار؛

-القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة؛

-الملجأ الأخير لجميع البنوك وقيامه بأعمال المقاصة والرقابة عليها فيما يعرف ببنك البنوك؛

-التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه بتنفيذ السياسة النقدية؛ (الجميد ع.، 2007، صفحة 242)

-الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ؛

-الاحتفاظ باحتياطات الدولة من العملات الدولية وادارة هذه الاحتياجات؛

-منح القروض في شكل اعادة خصم أو بضمان للبنوك التجارية وقبول مسؤولية المقرض الأخير. (غزلان، 2002، الصفحات 168-169)

-تنفيذ السياسة النقودية وسياسة الصرف الأجنبي؛

-ادارة الدين الوطني أو القومي. (القريشي، 2009، صفحة 108)

وسنحاول بشيء من التفصيل تناول الأربعة وظائف الأولى فقط وذلك على النحو التالي:

أولا: بنك الاصدار

تعتبر وظيفة اصدار النقود أقدم وظيفة في وظائف البنك المركزي، بل أنها كانت السبب لظهور فكرة البنوك المركزية .حيث امتلك البنك المركزي الحق القانوني دون غيره من البنوك التجارية أو الحكومية في اصدار النقود (البنكنوت) . (الافندي، 2009، صفحة 174)

تقوم عملية الاصدار النقدي على تحويل بنك الجزائر لأصوله و حقوقه لدى الغير الى اوراق نقدية، وهذه الاوراق النقدية تمثل التزاما على بنك الجزائر نحو الأفراد و المؤسسات و الهيئات التي تمتلك هذه الاوراق النقدية وبذلك فان تعادل أصول بنك الجزائر مع خصومه هو أساس عملية الاصدار النقدي التي يجب أن تتم بشكل يحافظ على توازن الاقتصاد من خلال الموازنة بين الانتاج الحقيقي وتداوله بواسطة النقود المصدرة. (الوادي، سمحان ، و سمحان ، 2010، صفحة 168)

1- أسباب حصر عملية الاصدار لدى البنك المركزي :

- وحدة النقد شكلا ومن جميع الجوانب؛
- إعطاء العملة قبولا عاما أكبر وتأمين رقابة حكومية فعالة على العملة المتداولة؛
-تأمين رقابة حكومية فعالة على العملة المتداولة و حمايتها من الغش و التزوير؛
-قصر الحكومة احتكار النقود الورقية في البنك المركزي يوفر درجة من الهيبة والنفوذ أعلى من حالة السماح لأكثر من جهة باصدار النقود الورقية؛
-عملية اصدار النقود الورقية يتحقق منها ربحا للمصدر و في هذا المجال تشارك الحكومة البنك المركزي في أرباح الاصدار النقدي.

ثانيا: بنك الدولة و مستشارها

كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية،اذ يقوم البنك المركزي في يدير البنك المركزي الحسابات المصرفيَّة للدوائر والهيئات الحكوميَّة، ويقدِّم قروضا للحكومة بانتظار جباية الضرائب والإيرادات الأخرى لها، كما يقوم بشراء وبيع العملات الأجنبيَّة لها، ومراقبة التحويل الخارجي، وذلك كوسيلة للحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنيَّة، وكذا

تسيير القروض الخارجيَّة للدولة،اضافة لكونه ممثلا لها في العلاقات المالية الخارجيَّة.كما يقوم أيضا بمساعدة الدولة في تنفيذ السياسات النقديَّة المختلفة. (ناصر، 2005/2004، الصفحات 57-58)

إلى جانب ما سبق يقوم البنك المركزي بعدد من الوظائف الأخرى لصالح الحكومة وأهمها ما يتعلق بحفظ احتياطي الدولة من الرصيد المعدني الذهبي، وذلك بالإضافة إلى الجزء الأكبر من الاحتياطي النقدي الأجنبي في دول كثيرة، وما يختص بمد الحكومة بما يلزمها من نقد أجنبي لمواجهة مدفوعاتها الخارجية أو لشراء ما تحتاجه من سلع من الخارج أو لغير ذلك من المدفوعات.

يمثل البنك المركزي في هذه الوظيفة مركز بنك البنوك في علاقته بالبنوك التجارية و باقي البنوك الأخرى، فهو الملجأ الأخير لها عندما تحتاجه لتقترض منه، وهو في ذلك مثل وضع البنوك التجارية كبنوك تجاه أفراد ومؤسسات، وبذلك تمارس البنوك التجارية و الأخرى مع البنك المركزي نفس العمليات التي تقوم بها هذه البنوك التجارية بالنسبة للأفراد و المؤسسات مثل عملية السحب و الايداع و الاقراض و الاستشارة و غيرها. (الجميد ع.، 2007، صفحة 249)

وكمفهوم آخر يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك للبنوك الأخرى فهو البنك الذي تتعامل معه البنوك عامة والبنوك التجارية على وجه الخصوص ولذلك يعتبر البنك الذي تحتفظ لديه البنوك بودائعها وهو البنك الذي يقرضها اذا احتاجت الى الأموال. (شهاب، 2000، صفحة 224)

ثالثا: وظيفة مراقبة و توجيه الائتمان :

يقصد بالرقابة الكمية على الائتمان التأثير في حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان،حيث يوجد الى جانب النقود الورقية في المجتمع نوع آخر من النقود أوسع انتشارا و أكبر حجما في التداول،و هو النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تقوم المصارف التجارية بخلقها عنما تمنح الاتمان لعملائها لهذا فان الرقابة على الائتمان انما تعني بصفة أساسية الرقابة على حجم النقود الكتابية،النقود الودائع و ذلك منعا للتضخم أو تجنبا للانكماش. (السمان، 2015، صفحة 248)

1- هيكل بنك الجزائر

يتولى بتسيير بنك الجزائر محافظ ونوابه بالإضافة إلى مجلس الإدارة وهيئة المراقبة.

أ- المحافظ ونوابه: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاث نواب، يعيّن جميعهم بمرسوم من رئيس جمهورية؛ حيث لا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدتهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو الاقتصادي. ولا يمكنهم

اقتراض أي مبلغ من أية مؤسسة جزائرية كانت أم أجنبية، يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر أي تنفيذ جميع الأعمال في إطار القانون، كذلك يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية بشكل عام. (رشيدة، 2015/2014، صفحة 83)

ب- المدير العام: يتعين بواسطة مرسوم رئاسي باقتراح من المحافظ وبموافقة وزارة المالية .فهو مكلف بالإدارة الداخلية للبنك وهو مسؤول امام المحافظ عن العمليات التي يقوم بها وينوب المحافظ عند غيابه. (ساحة، 2019/2018، صفحة 12)

ج- مجلس النقد و القرض : يدير بنك الجزائر مجلس النقد والقرض الذي يقوم بدورين أساسيين: مجلس الادارة ووظيفة السلطة النقدية في البلاد .

ويتكون مجلس النقد والقرض من:

-المحافظ رئيسا؛

-نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء؛

-ثلاث موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية و المالية تعيين ثلاثة مستخلفين ليحل محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء.

هـ- هيئة المراقبة: وهي المتمثلة في اللجنة المصرفية فحسب المادة 143 من قانون النقد والقرض "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة.

تبحث اللجنة عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها اشخاص غير مرخص لهم يقومون بأعمال البنوك والمؤسسات المالية.

تتألف اللجنة المصرفية من المحافظ او من نائب المحافظ الذي يحل محله كرئيس ومن الاعضاء الاربعة التالين:

– قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا بعد استطلاع راي المجلس الاعلى للقضاء؛

– عضوين يتم اختيارهما نظرا لكفاءتهما في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية يقترحهما الوزير المكلف بالمالية؛

يعين الاعضاء الاربعة لمدة خمس سنوات بمرسوم يصدر عن رئيس الحكومة ويمكن تجديد تعيينهم.

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية لتقارير بنك الجزائر

المطلب الأول: تطور القطاع الخارجي لبنك الجزائر

جدول رقم (1) يمثل تطور الصادرات لبنك الجزائر الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات
2015	34،565
2016	29،309
2017	33،202
2018	38،897
2019	33،244
2020	20،016
2021	34،058

Source : Bank of Algeria, Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algerie

تعتبر الصادرات أحد المؤشرات لقياس قوة التجارة الخارجية الوطنية، ومن خلال الجدول رقم (01) نجد أن الصادرات الجزائرية حققت نسبا متقاربة في السنوات من 2015 إلى 2019، حيث نجد في سنة 2015 بلغ مجموع الصادرات (34،565) مليون دولار أمريكي، و في سنة 2016 بلغ مجموع الصادرات بـ (29،309) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2017 بلغت مجموع الصادرات بـ (33،202) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2018 بلغ مجموع الصادرات قدر بـ (38،897) مليون دولار بنسب أمريكي، وفي سنة 2019، بلغ مجموع الصادرات قدر بـ (33،244) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2020 بلغ مجموع الصادرات (016،20) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2021 بمجموع الصادرات (058،34) مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (1) يبن تطور الصادرات لبنك الجزائر

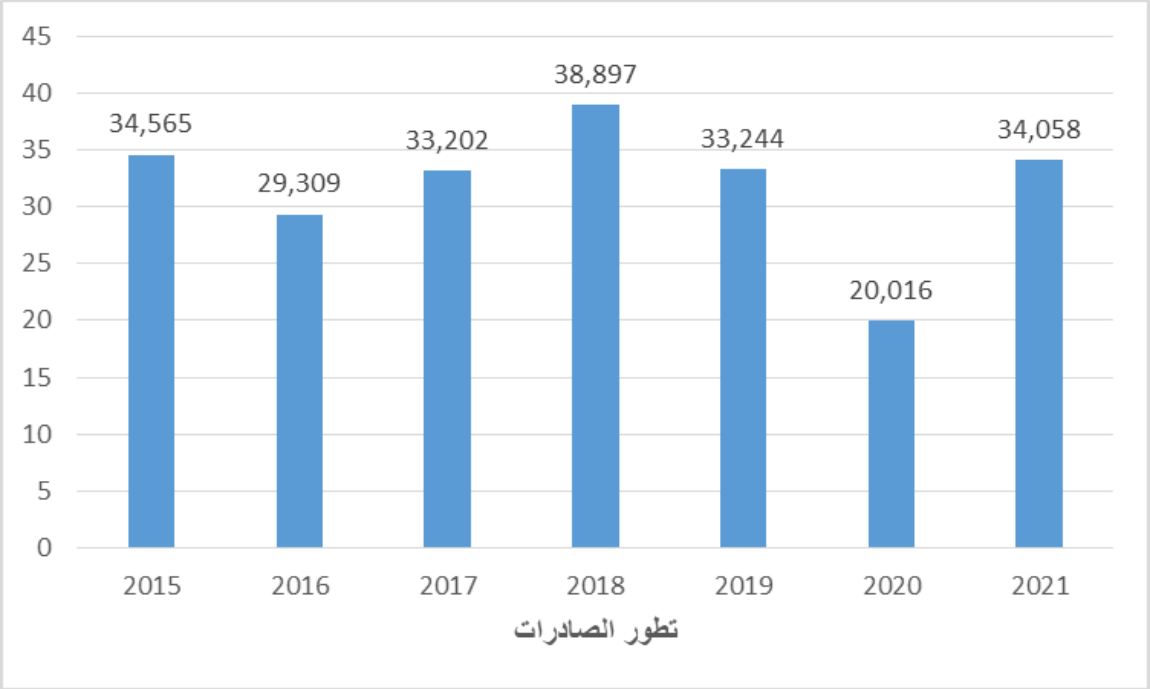

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 01

من خلال الشكل يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة 2015-2021، حيث يظهر لنا إرتفاع كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها بـ 34.56 مليار دولار سنة 2015 وهي قيمة مقبولة مقارنة مع الصادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 65.44 مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة 2016، 2017، 2018)، أين شهدت إرتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 6.77% من إجمالي الصادرات، وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 29.309 مليار دولار نتيجة إنخفاض أسعار النفط. وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ولم يبقى هناك من حل

سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات. إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

هذا وتشير بعض الاحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمته 33.244 مليار دولار، أي بإنخفاض قدره 14.29%، عن سنة 2018، وهذا ناتج أساسا عن إنخفاض أسعار البترول. وقد بلغت قيمة صادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20% من الحجم الإجمالي للصادرات وهي تعتبر أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2019. **(وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)**

وقد بلغت القيمة الاجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 20.016 مليار دولار أي بانخفاض قدره 33.6%عن سنة 2019، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية (جائحة كورونا) التي عاشاها العالم والجزائر خاصة منذ بداية سنة 2020. فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار بانخفاض قدره 12.8 بالمائة عن سنة 2019. **(الإذاعة الجزائرية، 2021)**

وعلى ضوء ما سبق نستنتج ان الصادرات الجزائرية تتميز بالأحادية كون أن المحروقات تمثل حصة الأسد من صادراتها والتي تتجاوز حدود 90% من حجم الصادرات الكلية طيلة السنوات السابقة ووفق حصيلة لوزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال من سنة 2021 ما قيمته 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2020، أي بزيادة قدرها 58.83 بالمائة، وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين على مختلف المستويات. **(وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)**

جدول رقم (2) يمثل تطور الواردات لبنك الجزائر الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات
2015	−52،649
2016	−49،437
2017	−48،981
2018	−48،573
2019	−44،632
2020	−35،547
2021	−37،464

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

تعتبر الواردات أحد المؤشرات لقياس قوة التجارة الخارجية الوطنية، ومن خلال الجدول رقم (02) و الشكل رقم (02) نجد أن الواردات الجزائرية حققت عجزا في السنوات من 2015 إلى 2021، حيث نجد في سنة 2015 بلغ مجموع الواردات (52.649−) مليون دولار أمريكي، و في سنة 2016 بلغ مجموع واردات (49.437−) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2017 قدرت الواردات بـ (48.981−) مليون دولار أمريكي بينما في سنة 2018 بلغ مجموع الواردات بـ (48،573−) مليون دولار بنسب أمريكي، وفي سنة 2019، بلغ، مجموع الواردات بـ (44.632) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2020 بلغ مجموع واردات (35.547−) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2021 بلغ مجموع الواردات بـ (37.464−) مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (2) يبن تطور الواردات لبنك الجزائر

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 02

انخفضت إيرادات الجزائر من النفط والغاز بنحو 41% عام 2015 بلغ مجموع الواردات (52.649-)، مما تسبب في عجز تجاري بلغ 13.71 مليار دولار وأظهر حاجة البلاد لترشيد الإنفاق وتنويع اقتصادها المعتمد على الطاقة. وفي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى - 49،437 مليار سنة أي بزيادة قدرها 4.8%، ويرجع ذلك إلى إنخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2% مما أثر على حجم الواردات إلى -49،437 مليار دولار بعد أن وصلت إلى -52،649 مليار في سنة 2015 وهذا راجع إلى تقلص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج، وسجلت سنة 2017 إنخفاض بطئ في حجم الواردات التي وصلت إلى 48،981 مليار دولار وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 79% اما بالنسبة للفترات ما بين (2018-2019) فهي فترات إنهيار الاقتصاديات الريعية وسببه إنهيار أسعار البترول التي سجل عجز مستمر في الميزان التجاري على طول هذه الفترة ب -48،573 لسنة 2018 و44،632 لسنة 2019، وهو الامر الذي جعل السلطات أمام حتمية البحث عن البدائل الاستراتجية وضرورة تنويع الاقتصاد وهذا لمضنا تنوع الإيرادات، وبخصوص سنة 2020 فتشير الأرقام إلى إنخفاض في حدود -

35،547 كأقل نسبة من كل السنوات الدراسة، وهذا راجع إلى أزمة الوباء العالمية (كوفيد-19) التي أدت إلى إنخفاض غير مسبوق منذ 10 سنوات، وفي سنة 2021 سجلت ارتفاع طفيف بـ -37،464 مقارنة مع سنة 2020، ويرجع سبب بشكل رئيسي بمجموعات المنتجات "المواد الخام" و"السلع الغذائية" و"السلع الاستهلاكية غير الغذائية". وفيما يتعلق بمجموعتي "المعدات الصناعية" و "المعدات الزراعية".

جدول رقم (3) يمثل تطور الميزان التجاري لبنك الجزائر الوحدة: مليون دولار

السنوات	ميزان التجاري
2015	**-18،08**
2016	**-20،13**
2017	**-14،41**
2018	**-07،46**
2019	**-09،32**
2020	**-13،62**
2021	**01،09**

Source : Bank of Algeria, Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algerie

يعتبر الميزان التجاري احد المؤشرات لقياس قوة التجارة الخارجية الوطنية، و من خلال الجدول رقم (03) و الشكل رقم (03) نجد أن الميزان التجاري الجزائري حقق عجز في السنوات من 2015 إلى 2020، حيث نجد في سنة 2015 بلغ مجموع الميزان التجاري (18.08-) مليون دولار أمريكي، و في سنة 2016 مجموع الميزان التجاري (20.13-) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2017 الميزان التجاري قدر بـ (14.41-) مليون دولار أمريكي بينما في سنة 2018 مجموع الميزان التجاري قدر بـ (7.46-) مليون دولار بنسب أمريكي، وفي سنة 2019، بمجموع الميزان التجاري قدر بـ (9.32-) مليون دولار أمريكي وفي سنة 2020 بمجموع الميزان التجاري (13.62-) مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2021 بمجموع الميزان التجاري (1.09) مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (3) يبن تطور الميزان التجاري لبنك الجزائر

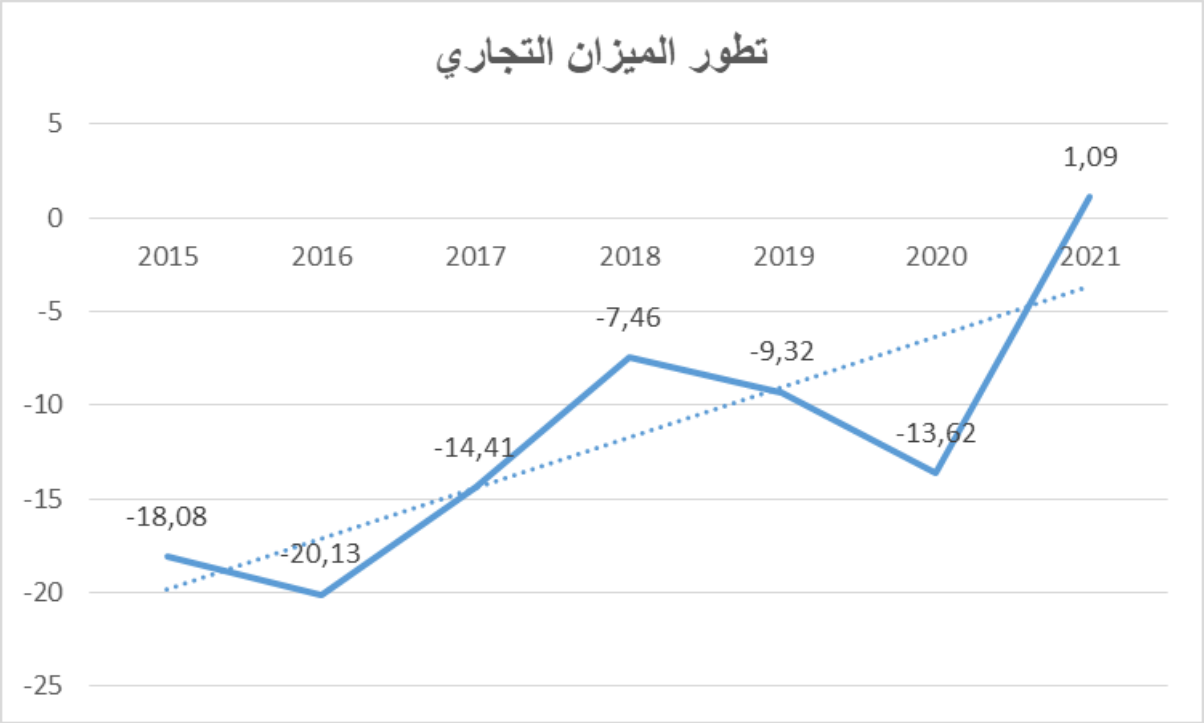

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 03

ويرجع سبب تدهور الميزان التجاري الجزائري إلى أزمة النفط التي خلفت أضرارا على هيكل التجارة الخارجية، كما يرجع سبب ارتفاع من سنة 2019 إلى 2021 إلى ارتفاع سعر المحروقات وارتفاع أسعار المواد خارج المحروقات، وبالرغم من الارتفاع الذي عرفه الميزات التجاري خلال سنوات 2019 إلى 2021 مقارنة بالسنوات السابقة إلا أن الميزان التجاري مازال يعاني من عجز ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري والذي في إطار الوضع الحالي مع الأزمات التي يمكن حدوثها لا بد من البحث عن البدائل التي تحل محل المحروقات خاصة في حالة حدوث الأزمات تهوي بأسعار النفط وبالاقتصاد كما حدث مؤخرا بسبب جائحة كورونا فالأمر يستدعي الوقوف عند النقطة والسعي إلى تنويع الصادرات.

كما ترجع إلى طبيعة البرنامج التكميلي للبرامج التنموية السابقة التي عرفتها الجزائر من خلال إنشاء الصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة وتوطيد النمو الاقتصادي والذي جاء ضمن التخصيص الخاص، الذي نالت فيه المنشات القاعدية والإدارية الحصة الأكبر، وهذا من اجل الحفاظ على المكاسب الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشية للسكان في كل

المجالات، وإعطاء الاهتمام بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو للواردات خارج المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، واستحداث مناصب الشغل وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

جدول رقم (4) يمثل تطور سعر الصرف في البنك المركزي الجزائري الوحدة: مليون دولار

السنوات	الدينار الجزائري	الدولار الامريكي
2015	111،44	100،46
2016	121،18	109،47
2017	125،32	110،96
2018	137،7	116،6
2019	133،7	119،4
2020	144،8804	126،8288
2021	159،7558	135،1064

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، وبالرجوع إلى الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) الموضحين في الأسفل نجد أن أسعار الصرف للعملة الوطنية تتدهور وتتناقص خلال فترة الدراسة في كل سنة ، حيث نجد في سنة 2015 نسبة الصرف المتوسطي للدينار الجزائري مقابل اليورو هي 111.44 دج مقابل 1 يورو و 100.46 دج مقابل 1 دولار أمريكي، وفي سنة 2016 نجد سعر الصرف 121.18 دج مقابل 1 يورو و 109.47 دج مقابل 1 دولار أمريكي، بفارق9.47 دج و 9.01 دج لسعر صرف العمليتين بالترتيب مقابل السنة الماضية، وفي سنة 2017 سعر الصرف 125.32 دج مقابل 1 يورو و 110.96 دج مقابل 1 دولار أمريكي، أي بفارق بسيط عن سنة 2016 ، وفي

سنة 2018 ارتفع سعر الصرف ليصبح 137.69دج مقابل 1 يورو و 116.60 دج مقابل 1 دولار أمريكي، و في سنة 2019 عرف ارتفاع اقل ب 133.70 دج مقابل 1 يورو و 119.36 دج مقابل 1 دولار أمريكي، وفي سنة 2020 عرف ارتفاعا ب 144.88 دج مقابل 1 يورو و 126.82 دج مقابل 1 دولار أمريكي، وفي سنة 2021 عرف ارتفاعا من السنة الماضية ب 159.75 دج مقابل 1 يورو و 135.10 دج مقابل 1 دولار أمريكي.

الشكل رقم (4) يبن تطور سعر الصرف في البنك المركزي الجزائري

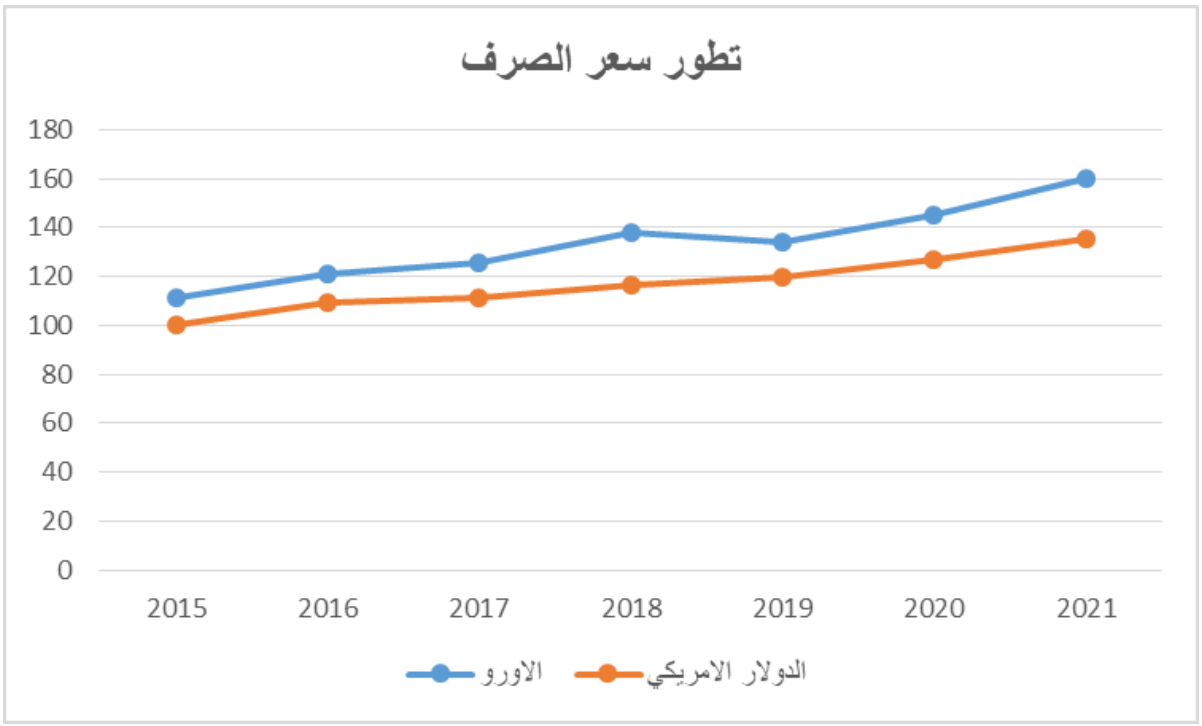

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 04.

وترجع هذا إلى مرونة سعر الصرف، أما انخفاض الإيرادات البترولية مما شكل خط دفاع أول بالفعل وان مرونة أسعار الصرف الدينار وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر الصرف الدينار بأداء إلى حد كبير، دوره كممتص للصدمات الخارجية خاصة في سنة 2017 عرف المتوسط السنوي لقيمة الدينار انخفاضا مقابل الدولار بنسبة 1.3، علما أن الانخفاضات هذه حدت أساسا خلال السداسي الثاني من سنة 2018، حيث انتقل سعر الصرف للعملة الوطنية في نهاية السنة إلى 114.94 دينار/ دولار، ليواصل تقهقره نهاية سنة 2018، إلى 118.29 دينار/ دولار، و119.16 دينار/ دولار سنة 2019.

جدول رقم (5) يمثل جدول يمثل تطور ميزان المدفوعات الوحدة: مليون دولار

السنوات	التوازن العام
2015	-27،54
2016	-26،03
2017	-21،76
2018	-15،82
2019	-16،93
2020	-16،37
2021	-01،67

Source : Bank of Algeria, Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algerie

من خلال الجدول أعلاه ووفقا للشكل رقم (05) الموضح بالأسفل أن التوازن العام حقق عجزا سنة 2015 بمجموع 27.54- % في التوازن العام، وفي سنة 2016 بلغ وبمجموع 26،03-% مليون دولار أمريكي للتوازن العام، وفي سنة 2017 بلغ 21،76-% مليون دولار أمريكي للتوازن العام، وفي سنة 2018 بلغ وبمجموع 15،82-% مليون دولار أمريكي للتوازن العام، وفي سنة 2019 بلغ وبمجموع 16،93-% مليون دولار أمريكي للتوازن العام، وفي سنة 2020 بلغ بمجموع 16،37-% مليون دولار أمريكي للتوازن العام، وفي سنة 2021 بلغ بمجموع 01،67-% مليون دولار أمريكي للتوازن العام.

الشكل رقم (5) يبن جدول يمثل تطور ميزان المدفوعات

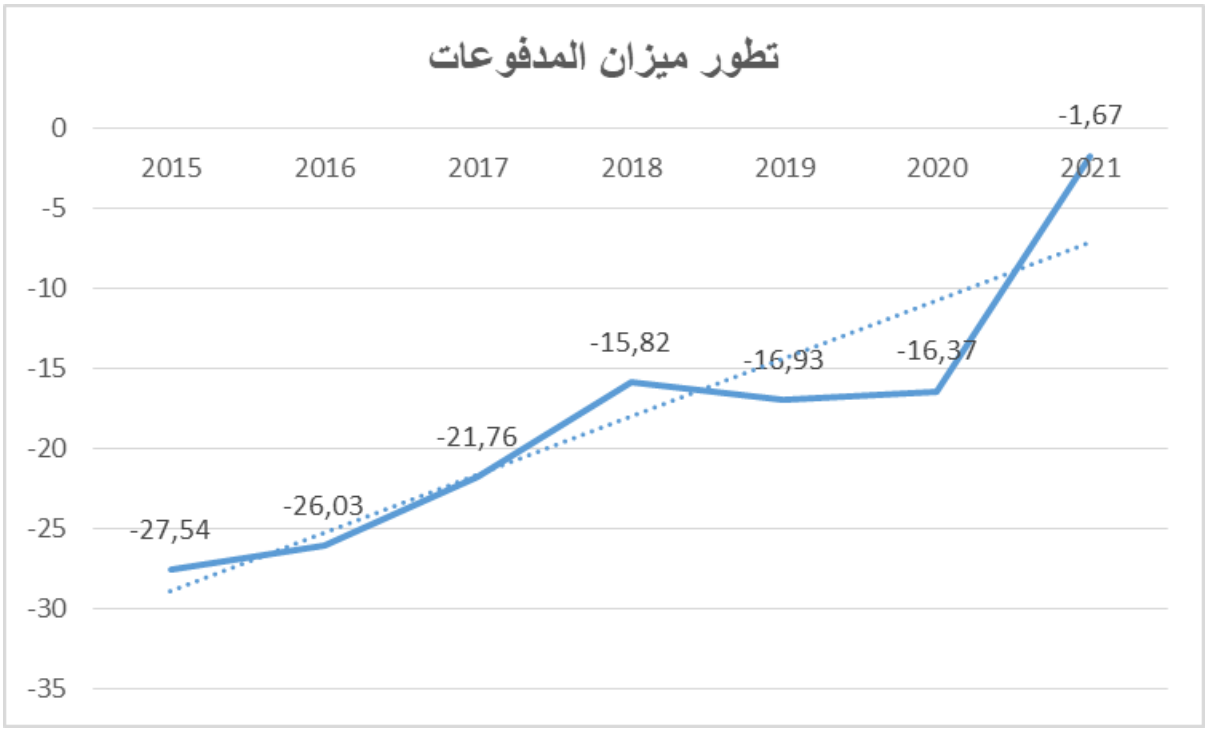

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 05

أدى التراجع الحاد في ميزان المدفوعات سنة 2015 إلى عجز في الرصيد الإجمالي أسعار البترول قدر ب 27.5 مليار دولار وإلى حوالي 26 مليار دولار سنة 2016، لينخفض سنة 2017 ويسجل قيمة 76.21 مليار دولار. وسجلت سنة 2018 إنخفاض ملحوظ بقيمة 15،82 مليار دولار، وسبب إنخفاض ميزان المدفوعات بكشل أساسي وتشكل مجموعة المنتجات "المعدات الصناعية، السلع الاستهلاكية، والمنتجات النصف مصنعة" من جهة وارتفت واردات الطاقة والمواد الأولية والمنتجات الأخرى من جهة أخرى، وسجل ميزان المدفوعات في سنتين 2019 بـ 16،93 مليار دولار، وهو ما يعادل انخفاضا قدره (9.6%)، وهذا التذبذب الحاصل في أرصدة ميزان المدفوعات يدل أنه يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في أسعار النفط، وسجلت سنة 2020 إنخفضت بقيمة –16،37 وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 10.85%، وفي سنة 2021 سجل ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا في العجز الكلي الذي بلغ 1.670 مليار دولار، وهذا راجع إلى أزمة كوفيد –19 التي تركت أثر بالغ في العجز التراكمي في ميزان الخدمات

وميزان المداخيل الأولية وتسجيل عجز في الحساب الجاري ورأس المال بسبب الضعف النسبي في المعاملات المالية.

المطلب الثاني: تطور المؤشرات المالية الحقيقية في البنك المركزي الجزائري

جدول رقم (6) يمثل تطور نمو الناتج الإجمالي المحلي الوحدة: مليون دولار

السنوات	إجمالي الناتج المحلي
2015	3،7
2016	3،2
2017	1،3
2018	1،1
2019	1،0
2020	-5،1
2021	3،4

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

حقق الاقتصاد الجزائري وفقا للجدول رقم (07) الموضح بالأسفل معدل نمو اقتصادي في الإنتاج المحلي الإجمالي لـ سنة 2015 بمعدل 3.8%، وبمعدل 3.7% لإجمالي الناتج المحلي، وفي سنة 2016 بلغ معدل نمو اقتصادي في الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل 3.5%، وبمعدل 3.2% لإجمالي الناتج المحلي، وفي سنة 2017 بلغ معدل نمو اقتصادي في الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل 1.5%، وبمعدل 1.3% لإجمالي الناتج المحلي، وفي سنة 2018 بلغ معدل نمو اقتصادي في الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل 0.7%، وبمعدل 1.1% لإجمالي الناتج المحلي، وفي سنة 2019 بلغ معدل نمو اقتصادي في الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل 0.9%، وبمعدل 1.0% لإجمالي الناتج المحلي، وفي سنة 2020 بلغ معدل نمو اقتصادي في الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل 6.0- %، وبمعدل 5.1- % لإجمالي الناتج المحلي، وفي سنة 2018

بلغ معدل نمو اقتصادي في الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل 3.8%، وبمعدل 3.4% لإجمالي الناتج المحلي.

الشكل رقم (6) يبن تطور نمو الناتج الإجمالي المحلي

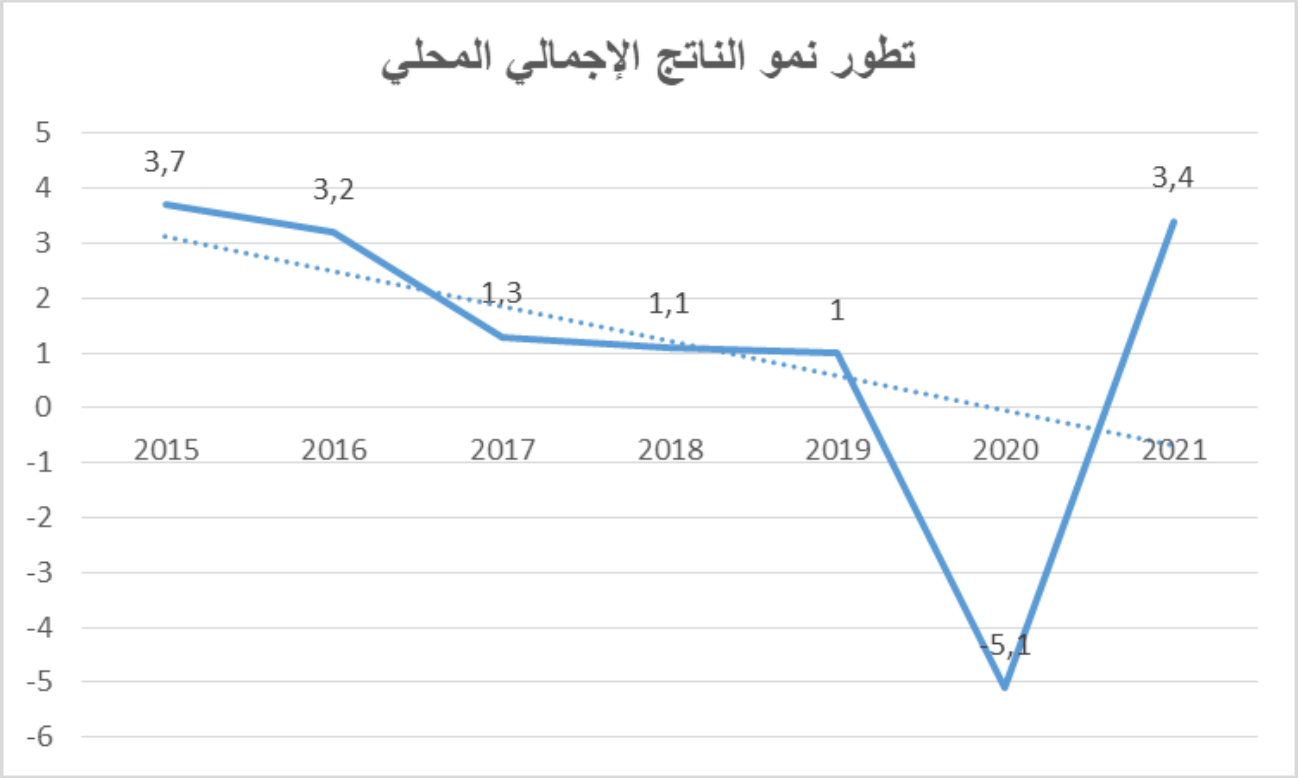

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 06

تمكنت الجزائر من تخفيف تأثير انخفاض أسعار النفط في عامي 2015 و2016، فيما بلغ النمو الاقتصادي 3.7 في المئة و3.2 في المئة على التوالي خلال هذين العامين. في عام 2017 تبنت الحكومة ضبط أوضاع المالية العامة لاحتواء عجز الميزانية، ونتيجة ذلك تباطأ النمو لاحقاً ليصل إلى 1.4 في المئة، و0.8 في المئة خلال عام 2019.

ثم انخفض عجز الميزانية إلى 6.5 في المئة و4.4 في المئة في عامي 2017 و2018 على التوالي. في الفترة الأخيرة، أدى تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية وبروز قيود أخرى في مجال الاستثمار ومناخ الأعمال التجارية، فيما كان هذا الأخير يعاني في الأصل وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، حيث احتلت الجزائر المرتبة 157 من أصل 190 دولة فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال

التجارية. وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، حدث انكماش في الاقتصاد في عام 2020، حيث قدر النمو بـ -4.9 في المئة ليعود ويرتفع في عام 2021 الى 3.4 فيما ارتفع إجمالي الدين الحكومي إلى 55.6 في المئة في عام 2020 وإلى 58.5 في المئة في عام2021. وفقاً لمنظمة العمل الدولية، وصل معدل البطالة إلى 12.8 في المئة في عام 2020، مع تسجيل نسب أعلى بكثير بلغت 29.7 في المئة لدى الشباب و20.4 في المئة لدى النساء في عام 2019.

كما أدت إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بساسة النقدية لاسيما تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل المتزامن مع السياسة المالية التوسعية إلى الحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد بالفعل إنتعشت القطاعات خارج المحروقات بسرعة أكبر، مما أدى إلى نمو إجمالي النتائج الداخلي خارج المحروقات من حيث الحجم ب(-3.9%) في سنة 2020 إلى 2.4%، وفي سنة 2021 بالرغم من التراجع غبر المسبوق بنسبة 1.3%.أعلنت السلطات في أبريل2020 خلال جائحة كوفيد19-عن عدة إجراءات للحد من تأثير الأزمة الصحية على الشركات الوطنية. في سبتمبر 2021، تم تمديد الإجراءات حتى 31 ديسمبر 2021: خفض نسبة الاحتياطي من 8 في المئة إلى 6 في المئة في أبريل 2020 ومن 6 في المئة إلى 3 في المئة في سبتمبر 2020 ومن 3 في المئة إلى 2 في المئة اعتبارًا من فبراير 2021، مع إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الرغبة في تكوين مبلغ آمن، تأجيل سداد القروض خاصة للعملاء المتأثرين بالوضع الاقتصادي الناجم عن كوفيد19.

المطلب الثالث: تطور أسعار الاستهلاك والتضخم

جدول رقم (7) يمثل تطور أسعار التضخم الوحدة: مليون دولار

السنوات	التضخم
2015	4.78
2016	6.40
2017	5.59
2018	4.27
2019	1.95
2020	2.41
2021	7.23

Source : Bank of Algeria, Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algerie

من خلال الجدول أعلاه ووفقا للشكل رقم (8) الموضح بالأسفل أن التضخم بلغ سنة 2015 بمجموع 04.78% في التضخم، وفي سنة 2016 بلغ التضخم بمجموع 06.40% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2017 بلغ التضخم بمجموع 05.59% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2018 بلغ التضخم بمجموع 04.27 % مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2019 بلغ التضخم بمجموع 01.95% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2020 بلغ بمجموع 02.41% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2021 بلغ التضخم بمجموع 07.23% مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (7) يبن تطور أسعار التضخم

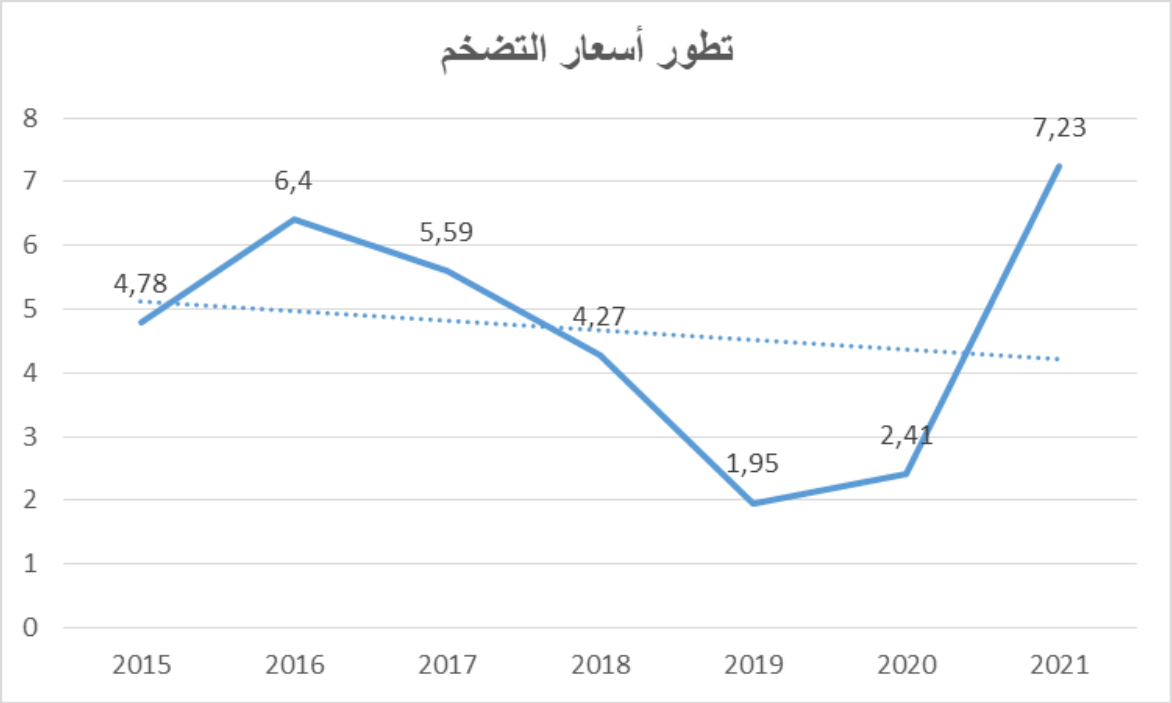

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 07

في سنة 2015 جاءت قيمة أسعار التضخم ب7.78، ويبدو أن هذا الإرتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، إرتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية، كما ان ارتفاع التضخم لسنة 2016 كان نتيجة ارتفاع اسعار الملابس والأحذية ب 74.13% واسعار النقل و الاتصال بنسبة 74.11% واسعار مواد متنوعة ب 80.10% في حين سجلت اسعار المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا 39.3.% أما سنة 2017 فبلغ معدل التضخم 59.5% وكان هذا التراجع ناتج عن انخفاض اسعار مجموعة التربية و الثقافة والنشاطات، يدل هذا على أن الفترة 2015-2016 عرفت تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم تميز بارتفاع نسبي خاصة بعد 2016 نتيجة انخفاض الايرادات النفطية وهذا ما سبب عجز كبير وأثر على القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار للمواد الاساسية مما يفسر ارتفاع في الفجوة التضخم. في سنتي 2017 و2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم نراجع الى 4.3% في سنة 2018 مقابل 5.6% في سنة 2017، ليبلغ 1.95%

في سنة 2019، ويرجع هذا الإنخفاض إلى إنخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة بالمنتجات الفلاحية.

كما سجل معدل التضخم السنوي للأسعار عند الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي الوطني ارتفاعاً قدره 7،4 في سنة 2020، كما ازداد تضخم أسعار قطاع الصناعات النسيجية سنة 2021 بنسبة 14،0 مقابل نسبة 2،8% لسنة 2019. سجلت سنة 2021 قيمة 7.23 وشهدت أيضا ارتفاعا بنسبة 11،8% في أسعار قطاع المناجم والمحاجر، كما تميز قطاع «الصناعات الجلدية والأحذية» زيادة قدرها 6،9% في الأسعار، إضافة إلى تسجيل تطور في معدل التضخم السنوي لقطاع الصناعات الغذائية الزراعية» بنسبة 6،1% بدلاً من 1،6 سنة 2020.

جدول رقم (8) يمثل تطور أسعار الاستهلاك الوحدة: مليون دولار

السنوات	أسعار الاستهلاك
2015	176.80
2016	188.33
2017	197.62
2018	202.96
2019	207.90
2020	215.21
2021	233.47

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

من خلال الجدول أعلاه ووفقا للشكل رقم (08) الموضح بالأسفل أن أسعار الاستهلاك بلغت سنة 2015 بمجموع 176.80% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2016 بلغت أسعار الاستهلاك بمجموع 188.33% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2017 بلغت أسعار الاستهلاك بمجموع 197.62% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2018 بلغت أسعار الاستهلاك بمجموع

202.96% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2019 بلغت أسعار الاستهلاك بمجموع 207.90% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2020 بلغت أسعار الاستهلاك بمجموع 215.21% مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2021 بلغت أسعار الاستهلاك بمجموع 233.47% مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (8) يبن تطور أسعار الاستهلاك

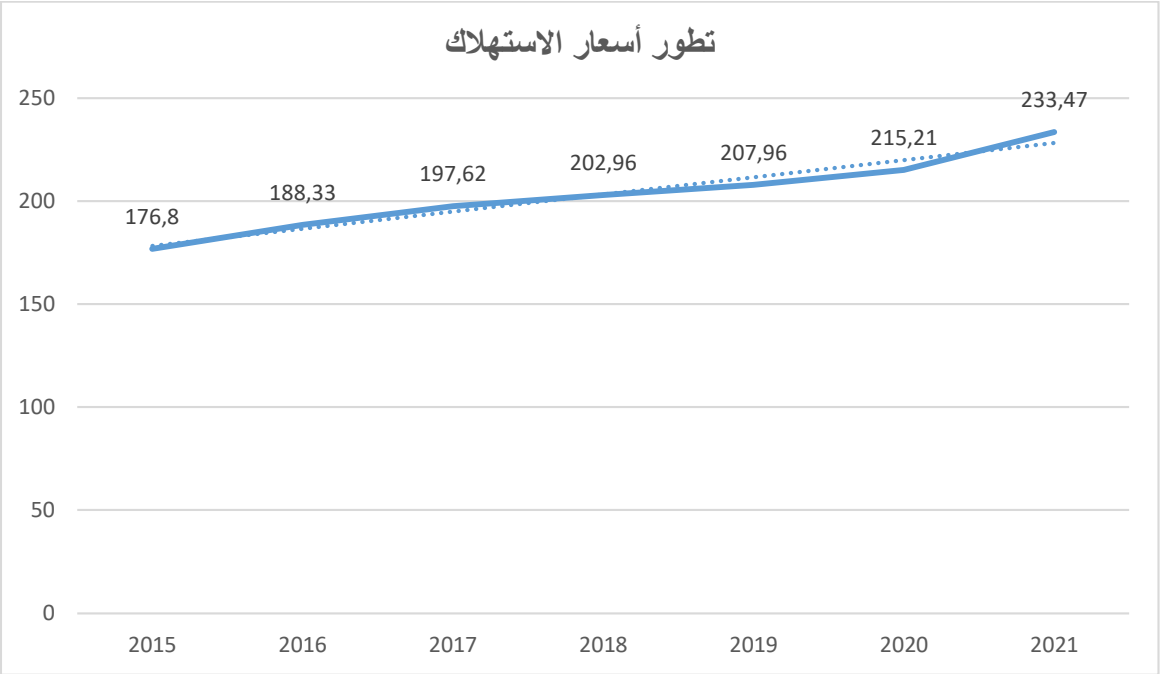

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول 08

عرف مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة 2-1حسب الجدول رقم شغيل المتبعة بالإضافة إلى تنامي وذلك لتزايد الطلب الكلي خاصة الاستهلاكي نتيجة سياسات التشغيل المتبعة بالإضافة إلى تنامي الكتلة النقدية وتحسن الأوضاع الاجتماعية مقارنة بفترة التسعينيات، حيث بلغ سنة 2015 باعتبارها سنة الأساس 176.80دج، ووصل المؤشر في 2021 إلى 233.47 دج.

خلاصة

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي لدراستنا، وكان الهدف منه تحليل الإحصائيات للمؤشرات المذكورة في الجانب النظري من خلال جمع هذه الاحصائيات في جداول ومنحنيات بعرضها وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل إليها انطلاقا من معلومات واحصائيات تقارير بنك الجزائر التي تم تلخيصها ومعالجتها.

مما سبق فإن مشكلة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر أكبر من تحقيق مؤشرات اقتصادية مستقرة. فمن المهم الوقوف عند الفترات التي كان فيها تذبذب في أداء هذه المؤشرات والذي يرجع في الغالب إلى جملة من التحولات الاقتصادية، خاصة الأزمة الصحية كوفيد19 والتي عرفت خلالها المؤشرات عدم الاستقرار وتذبذب ملحوظ على كافة المؤشرات الاقتصادية والمالية.

خاتمة

خاتمة:

مما سبق فإن مشكلة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر أكبر من تحقيق مؤشرات اقتصادية مستقرة، فرغم التحسن الذي عرفته كل من مؤشرات الاقتصادية، وذلك ما تدعمه بيانات الدراسة في جل الفترات، غير أنه من المهم الوقوف عند تلك الفترات التي كان فيها تذبذب في أداء هذه المؤشرات والذي يرجع في الغالب الى جملة من التحولات الاقتصادية أزمة الصحية كوفيد 19 والتي عرفت خلالها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عدم استقرار وتذبذب، فإن الأداء الحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لم يستمر طويلا وذلك ما يتم التحذير منه في ظل الاقتصادات الريعية، فقد كان لوقع الأزمات السابقة أثر سلبي على الاقتصاد الى جانب طبيعة السياسة الاقتصادية الداخلية المعتمدة في الجزائر والتي بدورها تستجيب لتغيرات أسعار النفط العالمي الطلب العالمي على النفط ، والأزمات الاقتصادية في الدول، الصناعية وتذبذب معدلات نموها وطبيعة السياسات الاقتصادية المعتمدة في دولها ضف إلى ذلك الأزمة الصحية التي اعقبتها آثار اجتماعية واقتصادية قاسية على المؤشرات الاقتصادية سواء على مستوى العالم أو الجزائر والتي خلفت الصدمة على مستوى سوق الغذاء العالمي وعززت تواصل تراجع اسعار النفط وكل هذا يجعل من اقتصاد الجزائر عرضة لمجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية وذلك لطبيعة النهج الاقتصادي المعتمد.

أولا: نتائج الجانب النظري:

- اقتصاد الجزائر تابع لقطاع المحروقات يتأثر بهذا الأخير سلبا او إيجابا بحسب المتغيرات العالمية التي تتحكم في أسعار الطاقة.

- إن الأزمة الصحية خلال سنة 2019 قد عمقت فجوة الاقتصاد وغيرت مسار الاستقرار الاقتصادي في ظل غياب سياسة داخلية واضحة التعامل مع آثار الأزمة وارتباط الطلب الداخلي بالسوق العالمية من حيث الحصول على الغذاء، والذي من المقرر ارتفاع أسعاره في ظل انحصار سلاسل امداد الغذاء العالمية.

– يركز الاقتصاد الجزائري على إيرادات صادرات المحروقات مما يجعله عرضة للأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار الطاقة على مستوى الأسواق العالمية.

– إن الإصدار النقدي الجديد مطلع سنة 2016 كان سبب كافي لعودة موجة التضخم للاقتصاد الجزائري فجمود الهيكل الإنتاجي في احتواء الزيادة في الكتلة النقدية.

– أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، حيث تراجع نمو الناتج الإجمالي المحلي مقارنة بالسنوات الماضية، فضلا عن تداعيات الناجمة التي انعكست على الأنشطة في القطاع الغير نفطي حالات الإعلاق للأنشطة الاقتصادية.

– تعود حركة التنازلية للواردات الجزائر منذ سنة 2015 للتقيد الذي فرضته الدولة على الواردات من خلال ضبط قائمة ما يتم استيراده من الخارج، وهو ما أدى إلى تراجع عجز الميزان التجاري، وكذا تراجع معدلات التضخم لا سيما في بعد سنة 2016.

– باشرت الجزائر في تبني إجراءات الضبط المالي للميزانيات وتنويع الإيرادات التي تفيد مؤقتا على المدى المتوسط والطويل لكنها تبقى غير كافية.

– الاستمرار في ممارسة القيود على الواردات دون إيجاد السبل الكافية لدعم الصادرات والتي من شأنه أن يزيد من تشوهات أسعار الصرف.

– تشير الإحصائيات وجود استقرار في مؤشر أسعار الاستهلاك على طول فتر الدراسة باستثناء سنوات 2019–2020 و2021، وهذا راجع للتزايد العالمي في أسعار المواد الغذائية ابتداءا من أواخر 2019 والنتائج عن اضطراب سلاسل التوريد العالمية بسبب جائحة كورونا وهو ما نشهده في وقتنا الحالي.

– تمثلت أسباب التضخم في الجزائر أساسا في تزايد للإنفاق العام في ظل عدم توفر شروط عمل المضاعف (إقتصاد صناعي) وتمويل مشاريع البنية التحتية ومناصب التشغيل المستحدثة بموارد مؤقتة خاضعة للإنخفاض في أي وقت.

– اتسم معدل التضخم في الجزائر بالتذبذب خلال الفترة 2015–2020 أي تراوح ما بين ارتفاع وانخفاض بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة وسجل أعلى مستوى له في سنة 2021 بنسبة 7.23%.

– تأثر الميزان التجاري مرتبط بتغيرات التي تحدث في زيادة في حجم الواردات وذلك عن طريق قناة التضخم المستورد، كم أنا زيادة الصادرات قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

– يتأثر سعر الصرف بعدة متغيرات اقتصادية كعرض معدلات التضخم وأسعار البترول.

– الهدف الرئيسي لسعر الصرف هو إدارة الاقتصاد الوطني وعدم نموه، بالإضافة لتحقيق استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم.

ثانيا: نتائج الجانب التطبيقي:

تشير بيانات التقرير إلى أن الجزائر تواجه تحديات كبير لتحسين صادراتها خارج المحروقات، رغم كل الجهود المبذولة من طرف الباحثين لإخراج الجزائر من التبعية النفطية ولهذا وضعت الدولة عدة هياكل مكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين على القيام بكل الخطوات اللازمة للتصدير، ومن ثم تنمية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

تشير بيانات التقرير إلى أن نتائج تقييد الواردات هو ارتفاع أسعار عدة مواد وسلع بسبب نقص العرض، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في تعويض هذه السلع، فمثلا منع استيراد السيارات أدى إلى ارتفاع أسعارها بنحو 50% وأحيانا أكثر، ونفس الأمر يتعلق بمواد البناء والخشب ومواد التجميل والمواد الغذائية والادوية وغيرها من السلع بل وندرتها واختفائها أحيانا مثل مادة الحليب وبعض الادوية الضرورية وقطع غيار السيارات وان وجدت فهي تفتقر لمعايير للجودة والسلامة. كل هذا ساهم في زيادة معدلات التضخم وتدهور القوة الشرائية، وبالتالي انتقال عبء هذه السياسة إلى عاتق الشرائح الأدنى دخلا والأقل قدرة على تحمله، والأسوأ من ذلك كله هو أنه قد تكون سياسة تقييد الواردات غير فعالة في تحقيق أهدافها، خاصة في تنشيط الإنتاج

المحلي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات والحفاظ على رصيد النقد الاجنبي الذي استمر في الانخفاض إلى غاية عام 2021.

تشير بيانات التقرير إلى أن سعر الصرف يعتبر عاملا محددا للتعاملات الدولية، فلا بد من إلغاء ازدواجية أسعار الصرف خاصة وأن الرؤى المستقبلية للأورو تفتح المزيد من التحديات، كما يجب إقامة علاقات مستقبلية مع التعاملات بهذه العملة، فقد يشتد الاحتدام بين الأورو والدولار كونه عملة ادخار، احتياط وعملات الصفقات الدولية أو أي عملة أخرى.

تشير بيانات التقرير إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف واحتياطي الصرف الأجنبي، حيث بانخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري ينعكس سلبا على الاحتياطي والعكس وهذا ما أثبتته النظرية الاقتصادية، إن استقرار سعر الصرف الأجنبي في الأجل القصير يعتمد على قدرة البنك المركزي في تمويل فائض الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف المحلي، إلا أن ذلك يجعل الركون لتدخلات البنك المركزي في الأجل الطويل إجراءا يخفي مخاطرة كبيرة، أهمها ارتفاع سعر الصرف الأجنبي الحالي إلى مستويات أعلى إذا ما تدهورت مؤشرات الأداء الخارجي وانخفضت الاحتياطات لدى البنك المركزي.

توجد علاقة عكسية بين الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، أي عند الزيادة في الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 100 % في الأمد الطويل تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي أما بالنسبة لمؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي توجد علاقة طردية يعني أن الزيادة في القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 100% في الأمد البعيد تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومنه وجود علاقة معقدة بين الناتج المحلي الإجمالي والعمق المالي، حيث يؤثر العمق المالي إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين من التطور، ثم يصبح هذا الأثر سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي عند تجاوز هذا المستوى من التطور، كما تشير بيانات التقرير إلى أن جائحة كورونا أثرت على الاقتصاد الجزائري، حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ففيلا الجزائر مقارنة بالعام بالسنوات الماضية، فضلا عن

تداعيات الناجمة التي انعكست على الأنشطة في القطاع الغير نفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية.

فعالا إن السياسة النقدية تلك الإجراءات التي يفرضها البنك المركزي لتأثير على كمية النقود المتداولة، أما ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية للدولة ما مع العالم الخارجي، مما يؤثر الاحتياط الاجباري على ميزان المدفوعات، حيث أن زيادة في نسبة الاحتياط الاجباري يؤدي إلى إنخفاض رصيد ميزان المدفوعات، وهذا فإن زيادة نسبة الاحتياط الاجباري تعمل على تقليص حجم الائتمان، وهذا ما تشير إليه بيانات التقرير إلى أن أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري عرف تدهورا حيث سجل عجزا ابتداء من سنة 2015 الى غاية سنة 2020 ويعود هذا العجز بالدرجة الأولى الى انهيار أسعار المحروقات؛ مما أدى إلى اتخاذ الحكومة الجزائرية التقشف والتقليل من الواردات التي انتهجتها الدولة الجزائرية.

واجهت الجزائر تأثيرات الأزمات الغذائية بإتباع عدة سياسات وتتمثل أساسا في سياسة الدعم الفلاحي بنوعيها الدعم على أسعار الاستهلاك والدعم على أسعار الإنتاج، بالإضافة إلى سياسة التمويل الفلاحي التي تمنح قروضا فلاحية دون فوائد، لكن تعتبر سياسة الدعم على أسعار الاستهلاك أكثر سياسة واجهت الجزائر آثار الأزمات الغذائية بالرغم من الأساسيات جد مكلفة والهدف منها الحفاظ على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

وحسب تقديرات تقرير بنك الجزائر فإن مؤشر أسعار الاستهلاك بلغ في سنوات الدراسة (2015-2021) مقارنة ما نسبته 0.19%، نتيجة زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك في المواد الغذائية بـ 0.13% والمواد المصنعة بـ 0.34%. أما تطور أسعار الاستهلاك السنوي ما بين 2015 - 2016، فبلغ نسبة 7%.

وحسب أصناف المواد، فإن المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 4.3% في ديسمبر/كانون الأول الماضي مقارنة بنفس الفترة في 2015، بنسبة 3.7% للمواد الزراعية الطازجة و4.91% للمواد الصناعية الغذائية.

أما بالنسبة للألبسة والأحذية، فقد بلغت النسبة 13.7%، مقابل 5.2% بالنسبة للأثاث ومواد التأثيث، أما أسعار السكن والأعباء المرتبطة بها، فإنها عرفت نموا بـ 5.81% مقابل 13.14% للنقل والاتصالات.

فيما بلغت أسعار مواد الصحة والنظافة الجسدية 5.7%، بالمقابل عرفت أسعار الترفيه والثقافة والتعليم تراجعاً بنسبة 6.07%، علماً أن الحكومة الجزائرية كانت قد قدرت نسبة التضخم عن إعداد الموازنة العامة لسنة 2016 بـ 4%، وهي نفس النسبة التي اعتمدت في موازنة 2017.

ثالثا: توصيات

– تشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية على التوجه نحو الأسواق الافريقية التي هي في متناولهم من أجل التصدير دون قيود أو شروط تعجيزية، مع دعمهم بفتح خطوط بحرية وجوية وبرية لنقل السلع؛

– تحسين مناخ الاستثمار ووضع قانون استثمار جيد قادر على جذب المستثمرين الوطنيين والأجانب، ودعمهم وتحفيزهم ليتمكنوا من خلق مؤسسات قوية بإمكانها غزو الأسواق الخارجية؛

– التركيز على القطاعات المصدرة خارج المحروقات وزيادة فرص التصدير؛

العمل على تشجيع المنتج المحلي وإحلاله محل الواردات حتى يتم ترشيد استخدام الاحتياطات الأجنبية وعدم تبذيرها في تسديد فواتير الاستيراد للسلع الكمالية؛

النمو بالصناعات المحلية والارتقاء في مستوى ونوعية الإنتاج لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي؛

– تنوع الاقتصاد وفك الارتباط بسعر المحروقات مع وضع استراتيجيات هامة لتنويع هيكل الإيرادات العامة؛

– الحد من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية، وهذا يتم عن طريق الإدارة الحكيمة لسعر الصرف؛

– البحث في طرق فعلية من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية في الجزائر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التبعية المفرطة لمداخيل النفط والتي تأثر على جعل الاقتصاد اقتصاد "صدمة" وبالتالي اختلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛

– رسم خطط بديلة بعيدا عن الاحتواء الظرفي للأزمات التي تستنزف بنية الاقتصاد الوطني وتبني التخطيط الاقتصادي ووضع أفق مستقبلي يتم من أجله تشكيل لجنة خبراء تركز على وضع خطط قصيرة تستهدف استراتيجية طويلة ضمن مخطط، وطني، ينطلق من الإمكانات المتاحة من أجل الوصول إلى استقرار اقتصادي مستدام يرتكز على تشكيل معدلات نمو حقيقي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. حسن خلف فليح(2004) التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 234.

2. حسين كامل فهمي. (2006). أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

3. ختيم محمد العيد. (2021/2020). محاضرات اجراءات التصدير والاستيراد. كلية العلوم الاقتصاديو والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

4. سامية معزوز. (2022/2021). محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة عبد الحميد مهري.

5. سليمان دحو، بوحفص رواني. (2019/2018). مطبوعة مقياس اجراءات استيراد والتصدير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية: جامعة غرداية.

6. ضياء مجيد الموسوي. (2015). استقلالية البنوك المركزية بين المفترض والواقع. بن عكنون: مؤسسة كنوز الحكمة.

7. ظريفة سلايمية. (2017/2016). محاضرات في اقتصاد اسعار الصرف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

8. عبد الرزاق بن الزاوي. (2016). سعر الصرف الحقيقي التوازني. عمان: دار اليازوري.

9. عبد الطلب عبد الجميد. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك اسياسيات ومستحدثات. الاسكندرية: الدار الجامعية.

10. عبد المطلب عبد الجميد. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك أساسيات ومستحدثات. الاسكندرية: الدار الجامعية.

11. عبد المطلب، عبد الحميد (2000)، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر.

12. علي بن ساحة. (2019/2018). النظام المصرفي الجزائري (مطبوعة للسنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.

13. عوض الله زينب، والفولي أسامة محمد. (2003). أساسيات الاقتصادالنقدي والمصرفي. بيروت: منشورات حلبي الحقوقية.

14. فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب(2015)، " دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية "، خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015.

15. فالي نبيلة. (2017/2016). استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

16. مجدي محمود شهاب. (2000). اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

17. محمد أحمد الافندي. (2009). النقود والبنوك (المجلد الاولى). صنعاء: دار الكتاب الجامعي.

18. محمد صالح القريشي. (2009). النقود والبنوك والمؤسسات المالية (المجلد الاولى). الاردن: اثراء للنشر والتوزيع.

19. محمد عزت غزلان. (2002). اقتصاديات النقود والمصارف (المجلد الاولى). بيروت: دار النهضة العربية.

20. محمد مروان، وآخرون السمان. (2015). مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي (المجلد 6). الاردن: دار الثقافة.

21. محمود حسين الوادي، وآخرون. (2010). النقود والمصارف (المجلد الاولى). عمان: دار المسيرة.

22. مهند بن عبد الملك السلمان، احمد بن بكر البكر(2016)، دراسة وصفية حول الناتج المحلي الاجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، مصر.

23. نارمين مجدي. (2021). مفاهيم اقتصادية اساسية في الناتج المحلي الاجمالي لسلسلة كتيبات تعريفية. أبو ظبي: صندوق النقد الدولي.

الأطروحات والرسائل

1. أسماء خلاص، عدلي إبراهيم. (2018/2017). أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية وتنبئية في آفاق2022 (مذكرة ماستر). كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، أم البواقي: العربي بن مهيدي.

2. أمين بن خرباش (2016–2017)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1986–2015)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة– الجزائر.

3. أمينة دبات. (2015/2014). السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم االقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

4. بن شني عبد القادر. (2022/2021). تسيير عمليات التجارة الدولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

5. بوكرة كميلية. (2010/2009). تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية (مذكرة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

6. جلاوي رشيدة. (2015/2014). الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج.

7. حاج موسى سهيلة. (2009/2008). تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية (مكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

8. حنان لعروق. (2005/2004). سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: قاعدة المنظومة للرسائل الجامعية.

9. حورية بن طرية. (2017). دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلا الفترة الزمنية الممتدة 1970–2014. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

10. سفيان ناوي، محمد بوزقزي.(2019/2018). إجراءات عملية الاستر اد والجمركة في المؤسسة (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة أكلي محمد أولحاج.

11. سليمان ناصر. (2005/2004). علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

12. سليمة لرقط، ونعيمة غسمون. (2021/2020). اثار تقلبات اسعار النفط على ميزان المدفوعات (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي.

13. شودار حمزة. (2007/2006). علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية (مذكرة ماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

14. غوبال أمين. (2016/2015). أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

15. نوة بن يوسف (2015–2016)، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970–2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2015–2016.

المجلات

1. بن مسعود سعاد، الحدي نجوية(2020)، أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 21، العدد01.

2. رباحي إبراهيم، جاب الله مصطفى (2022)، مؤشرات الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد07، العدد 02،

3. صادق راشد الشمري. (2009). ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية (المجلد1). عمان: صفاء للنشر والتوزيع.

4. محمد صلاح، يونس قرواط، وحنان زلاقي. (2018). دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافه. معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تيسمسيلت: المركز الجامعي الونشريسي.

5. محمد علاوي لحسن (2019)، تأثير تغير سعر السعر على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 31.

6. مصطفى جاب الله وبو عبد الله(2020)، أثر الإئتمان المحلي على مؤشر أسعار الاستهلاك (التجربة الجزائرية للفترة 2000-2018 انموذجا) مجلة المعيار، المجلد11، العدد09.

التقارير:

1. Bank of Algeria, Rapport 2015 Evolution Economique et Monetaire en Algerie.
2. Bank of Algeria, Rapport 2016 Evolution Economique et Monetaire en Algerie.
3. Bank of Algeria, Rapport 2017 Evolution Economique et Monetaire en Algerie.
4. Bank of Algeria, Rapport 2018 Evolution Economique et Monetaire en Algerie.

5.بنك الجزائر التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

6.بنك الجزائر التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

7.بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Janine Brenoud، Alain Geledan، dictionnaire économique et social، (paris، 1981).

موقع الأنترنت

1. https://news.radioalgerie.dz
2. https://www.aps.dz/ar/economie/

الملاحق

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حليس سلسبيل المولود(ة) بتاريخ: 07/07/2000 ب: أولاد جلال

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 229115146 الصادرة بتاريخ: 18/06/28 عن: بلدية بن سرور - ولاية مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: الاقتصاد تخصص: نقدي بنكي خلال السنة الجامعية: 2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": تحليل المؤشرات المالية و الاقتصادية لتقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2015 - 2021

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/07

التوقيع و البصمة

.....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوحدوحة نسرين ..... المولود(ة) بتاريخ: 2000/06/04 ..... ب: عين الملح .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 208852484 الصادرة بتاريخ: 2023/04/09 عن: بلدية عين الملح المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: تحليل المؤشرات المالية و الاقتصادية لمؤشرات بنك الجزائر من 2015 إلى 2021 .....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/07 .....

التوقيع و البصمة

.....